المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة:

1- المقدمة:

لم يكن التامين نشاط حديث العهد بل نشاه قديما مع فكرة التعاون وتطوره بتقدم في حياة الإنسان إلي إن وصل إلي الصورة التي عليها ألان في عصرنا الحديث ولا يقتصر التأمين علي تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن لهم وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع بل إن للتأمين أيضا دوره ومساهمته في التنمية الاقتصادية ومن أهم هذه الإسهامات توفير الموارد المالية وتنمية وتشجيع الوعي الادخاري فشركات التأمين لها دور مزدوج فإلي جانب قيامها بتقديم خدمت التأمين فهي مؤسسه مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وشركات وصناديق الاستثمار.

عرف السودان نشاطالتأمين منذ الخمسينات و تحديدا في العام 1952م عندما أنشأت أول شركة لتأمين السيارات وهي شركة الخرطوم وكانت مهمته محصورة في تأمين السيارات ،وبدا التأمين في السودان في فروع الشركات الأجنبية من مختلف دول العالم خاصة بريطانيا حيث بلغ عدد الفروع في عام 1960م عدد ثمانية عشر فرعا وتوكيلا للشركات الخاصة وبدأ رأس المال المحلي الاستثمار في مجال التأمين وتطور حجم العمل وز اد عدد الشركات إلي إن بلغ سبعة عشر شركة في عام 1992م وصدر قرار بتحويل نشاط كل الشركات العاملة في السودان إلي نظام التأمين التعاوني الإسلامي وظل سوق التأمين السوداني كواحد من الأسواق التأمينية يعاني من المشاكل الكثيرة التي عطلت دوره في التنمية الاقتصادية في البلاد طيلة الفترة الماضية.

وبرزه في سوق التامين السوداني عدة مشاكل ابتداء من الكادر الفني الغير مؤهل وعدم التدريب والتأهيل وضعف رأس المال وخاصة بعد قوانين اسلمة التامين حيث إن الفائض (الربح) يذهب إلي حملة الوثائق وليس حملة الأسهم .

2- المشكلة:

على الرغم من أهمية التأمين إلا أن دور شركات التامينفي التنمية الاقتصادية ما زال ضعيفاً .

ومن هنا يمكن صياغة المشكلة في الأسئلة الآتية:

1- ما هي المعوقات التي تحد من دور شركات التأمين في التنميةالاقتصادية.؟

2- ما هي الوسائل التي يمكن أن ترفع من دور شركات التأمين في التنمية الاقتصادية.؟

3- ما هو الدور الذي تقوم به شركات التأمين في نشر الوعي التأميني وضعف

4- أهداف الدراسة:

1- التعرف على العقبات التي تقف أمام إسهام قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية.

2- الوصول إلي مقترحات لتعزيز دور قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني والذي بدوره يؤدي إلي تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- دراسة وعرض الفرص المتاحة لقطاع التأمين في سبيل وصوله إلي موقع متقدم في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة التأمين وأهميته في بعض مجالات الاقتصاد.

5- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في قلة الدراسات السابقة بالإضافة إلي عدم تناولها للمعوقات التي تحد من مساهمة شركات التامين في التنمية الاقتصادية ومن المعلوم إن عملية معالجة أو إزالة المعوقات لدي كل شركة تعتبر محور أساسي لتحقيق الأهداف المطلوبة من قبل الشركة ، كذلك إن معظم الدراسات السابقة تناولت تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد من مدخل التعويض عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها ولم تتناول دور شركات التامين في التنمية الاقتصادية بصورة عامة مثل نشر الوعي التأميني في المجتمع وا زالة العقبات التي تساعد الشركات في أداء دورها في التنمية الاقتصادية وكذلك تناولت الدراسات السابقة التامين بصورة عامة في التنمية الاقتصادية ولم تتناول دور شركات التامين في التنمية الاقتصادية .

6- فرضيات الدراسة:

1- هنالك علاقة بين ضعف مساهمة شركات التامين في التنمية الاقتصادية وضعف :

أ- رأس المال العامل لدي هذه الشركات

ب- قلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التامين

ت- المستوي الثقافي للمؤمنين في التعامل مع شركات التامين

2- هنالك علاقة بين بعض الوسائل التي تتخذها شركات التامين التي تساعد في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية:

أ- تأهيل الكادر الإداري والفني لشركات التامين

ب- تحسين وترقية التعامل لدي شركات التامين مع المؤمنين

3- هنالك علاقة بين الدور الذي تقوم به الدولة وشركات التامين في نشر الوعي التأميني وزيادة الوعي التأميني في المجتمع

أ- التسهيلات التي تقدمها الدولة لشركات التامين التي تساعدها في الانتشار وبالتالي إتاحة الخدمات التأمينية في المجتمع بصورة أوسع

ب- توسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها شركات التامين لنشر الوعي التأميني.

7- منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي ومقياس لكيرت ذو التدرج الخماسي، وتم جمع البيانات عن طريق المصادر الأولية (الإستبيان) والمصادر الثانوية (الكتب، المراجع، الرسائل الجامعية).

8- حدود الدراسة:

أ/الحدود المكانية

جمهورية السودان

ب/ الحدود الرمانية

(2008م-2017م)

9- هيكل الدراسة:

قسم هيكل الدراسة إلي أربعه فصول شمل الفصل الأول الاطار المنهجي والدراسات السابقة ،ثم تقسميه إلي مبحثين المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث والمبحث الثاني الدراسات السابقة ،أما الفصل الثاني التامين ويشمل علي ثلاثة مباحث المبحث الأول المقدمة ومفهوم ونشأة التامين والمبحث الثاني يشمل وظائف وأنواع التامين ،مزايا وعيوب التامين أما المبحث الثالث التامين والتنمية الاقتصادية ،أما الفصل الثالث شركات التامين والتنمية الاقتصادية ويشمل علي ثلاثة مباحث المبحث الأول المقدمة ومفهوم شركات التامين، أشكال شركات التامين، وظائف شركات التامين المبحث الثاني مفهوم التنمية الاقتصادية، وتعريف التنمية الاقتصادية،والفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث يشمل علي نظريات التنمية الاقتصادية(النظرية التقليدية والتحليل الكلاسيكي نظرية كارل ماركس ـ جوزيف شومبيتر كينز والكينزين ـ فريدريك مالتس ، أهمية وأثر التأمين فيالتنميةأما الفصل الرابع الدراسات الميدانية ويشمل علي ثلاثة مباحث المبحث الأول نبذه

عن شركة التامينالإسلامية ،المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية ،المبحث الثالث النتائج والتوصيات . الملاحق والمصادر والمراجع.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة :

أولا : الدراسات المتعلقة بدور شركات التامين

أ/ دراسة حو بي مهدي إسماعيل

(رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي)

دور التامين في تطوير وصناعة السكر في السودان للفترة من عام2000 – 2005م بالتطبيق علي شركه سكر كنانة

تمثلت مشكلة الدراسة في إن المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها مصانع السكر في السودان التي تودي إلي خسارة المصنع وا ضرابات العمليات الإنتاجية وبالتالي صعوبة إرجاعها إلي حالتها الأولي في ظل غياب التغطيات التأمينية المناسبة ،هدفت الدراسة إلي تحديد الأخطار التي يمكن تأمينيها في صناعة السكر كأخطار الممتلكات الأشخاص والمسؤوليات وتحليل وتقييم الخسائر ودراسة معدلات تلك الخسائر وتحديد التغطيات المناسبة لها وتحقيق أهداف الدراسة ثم صياغة عدد من الفرضيات التي تمثل أهمها :

- هنالك علاقة بين التامين وضمان استمرار العمليات الإنتاجية في مصانع السكر السودانية
- هنالك علاقة بين التامين والسلامة الصناعية بمصانع السكر السودانية
- هنالك علاقة بين التامين و زيادة الاستثمار في صناعة السكر
- التامين يوفر حماية متكاملة لمجابهة المخاطر التي تتعرض لها صناعه السكر

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد علي البيانات المتوفرة في التقارير الدورية لشركه سكر كنانة وشركات التامين حيث تمت معالجتها إحصائيا

خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت في الأتي :

- إن التامين يمثل حماية متكاملة وضمان الاستمرار للعمليات الإنتاجية
- هنالك علاقة بين حجم الاستثمار والتامين
- هنالك علاقة بين التامين والسلامة الصناعية في صناعة السكر

وتمثلت أهم التوصيات في :

- يجب العمل علي تغطية جميع العمليات الإنتاجية لشركه سكر كنانة تغطية تأمينية تتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها العمليات الانتاجية بشركه كنانة
- يجب العمل علي تجنب الخطر بالنسبة للعاملين وذلك بالتزامهم باستخدام وسائل ومعدات وأدوات السلامة

ب/ دراسة الأستاذ محمد الحاج عبد الله بعنوان:

(التامين الإسلامي بين النظرية والتطبيق) رسالة ماجستير جامعه الخرطوم كلية الاقتصاد 1998م

أهمية الدراسة :

- إبراز وتعريف الخطر والمصطلحات المتعلقة به (أنواعه، مقاييسه ، الإخطار القابلة للتامين ، الشروط القانونية ، إدراك الخطر)
- الرأي الشرعي لعقد التامين التجاري وعرض شبهاته والرأي الفقهي لعلماء الشريعة الإسلامية - أهمية سوق التامين وتطوره
- أنواع التامين المطبقة في السودان

النتائج:

إن التامين لم يولد نتيجة تشريع قانوني خلق بتنامي الخطر عبر الزمن لذلك كلما اتسعت دائرة الخطر اتسعت دائرة التامين وتوصلت الدراسة إلي انجح الوسائل لإدارة الخطر هي التامين بنقل عبء الخطر من صاحبه إلي المؤمن والذي يقوم بإتباع سياسة الوقاية والتجزئة وتوزيع والتجميع في سبل إدارة الأخطار بطرق سليمة .

التوصيات:

- تكوين لجنة لإصدار قانون التامين في السودان
- مراجعة وثائق التامين علي ضوء الشريعة الإسلامية والمناخ السوداني
- من خصائص عقد التامين انه عقد إذعان وذلك توصي الدراسة بتدخل الشرع السوداني المؤمن
- نص قانون هيئة الإشراف والرقابة علي أعمال التامين والقانون المقترح علي صناديق التامين الخاصة للأشخاص الذين تربط بينهم صلة معينة كالعمل أو المهنة

- نشر فتاؤي هيئة الرقابة الشرعية في الجرائد الرسمية حتي يتناول عدد من العلماء
- تقليص عدد الشركات العاملة في السوق السوداني علي حسب الإنتاجية ودمج بعضها تاسيآ بتجربة بنك التنمية الصناعي خاصة بعد فصل حساب المساهمين وحملة الوثائق

ثانيآ: الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية :

دراسة انتصار موسي محمد احمد أبو المعالي بعنوان:

اثر تعويضات التامين علي التنمية الاقتصادية في البلاد من 1997-2006م

تمثلت أهمية البحث المقدم و الاختيار لهذا الموضوع من منطلق دراسة دور التامين في تأدية واحدة من أهم وظائفه الرئيسية وهي سداد التعويضات بطريقة سريعة ومجزئه لجبر ضرر المتضررين

النتائج:

- إن التامين يساهم ايجابيا في سداد التعويضات للخسائر التي تحدث في الممتلكات والأنفس والمسؤوليات ومن ثم يلعب دورا مقدرا في التنمية الاقتصادية
- ضعف التشريعات القانونية في مجال التامين لم يخدم نشاط التامين في البلاد بصفة عامة
- إجراءات المحكمة الطويلة هي أدت إلي قبول الجمهور للتسويات المقدمة من شركات التامين بدلا من المواصلة في إجراءات المحاكم صوب مبلغ الدية الكاملة صاحبة المركز المالي الأكبر والإجراءات القانونية التابعة لها
- الإحصاءات الحالية إحصاءات ضعيفة وتنقصها الدقة والمهنية ولا يمكن إن يعتمد عليها بأي حال من الأحوال ذلك لان مصدرها شركات التامين وتقوم بتجميعها الهيئة العامة للرقابة علي التامين دون تصرفا وتوجد به كثير من الأخطاء البينة

التوصيات:

- الاهتمام بالتشريعات القانونية لحماية الجمهور بخصوص التامين المجزي والسرعة في الإجراءات بتحديد زمن الانتهاء للمتطلبات بعد تسليم كل من المستندات المطلوبة من قبل شركات التامين
- علي الدولة إن تهتم بقطاع التامين والتشريعات اللازمة بالتعاون مع مراقب التامين للقوانين الكفيلة لضبط الممارسة والتأكد من تلبية قطاع التامين للاحتياجات المتطورة للجمهور بقسط تامين معقول مع السرعة في سداد التعويضات
- الابتكار في كافة أعمال التامين بغرض زيادة الوعي التأميني والعمل علي زيادة التغطيات وتقليل الاستثناءات مع السرعة في سداد التعويضات بعيداً عن التسويف وكسب الزمن من اجل استثمار الأموال التي تدفع للمطالبات بمجرد اكتمال وكفاية بياناتها

دراسة:

رافد محمد (رسالة ماجستير في الاقتصاد - جامعه تشرين الأرقية – سوريا عام 2008م

عنوان الدراسة:

(دور قطاع التامين في النشاط الاقتصادي)

- للتامين اثر كبير وهام من خلال تامين الآلات ضد العطل المكنيكي والتامين ضد الحريق بشكل خاص حيث يسهم التامين في الاستثمار دون توقف في تعويض الخسائر المتحققة في هذا المجال
- تلجأ شركات التامين علي مستوي العالم إلي استثمار أموالها في عده مجالات ومنها المجال الصناعي وذلك من خلال رأسمالها واحتياطاتها الفنية خاصة الاحتياجات الفنية للتأمينات علي الحياة فان شركات التامين تمكن من استثمار أموالها في النشاط الصناعي لا بل إن القرارات الناظمة لسوق التامين تشجع علي هذا الاستثمار مما يجعل قطاع التامين دافع من دوافع الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي
- يسهم قطاع اللمين في النشاط الزراعي حيث يودي التامين الزراعي علي الالتزام بالسياسة الزراعية للدولة وتطوير زراعه المحاصيل الإستراتيجية
- تمتد اثأر قطاع التامين لتشمل الجوانب الاجتماعية في الاقتصاد وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في حل مشكلة البطالة من حيث العمالة التي يحققها سواء في النشاط التأميني المباشر أو في

الشركات التي يسهم هذا القطاع في تأسيسها كذلك من خلال بعض المسؤولية المدنية تجاه الغير وتأمينات الحياة والصحة والسفر

- هنالك علاقة بين تطور قطاع التامين والتطور الاقتصادي العام في مختلف دول العالم ويظهر ذلك بوضح في الدول الصناعية الكبرى مثل التطور الايجابي الكبير في الاقتصاد المتوافق مع تطور التامين وكذلك في معظم الدول الإفريقية والآسيوية حيث يضعف النمو الاقتصادي بشكل متوازي .

الفصل الثاني : التامين

المبحث الأول :

المقدمـــة :

يمثل التأمين جزءاًمهماً ومتكاملاً في السوق المالية التي يلعب فيها دوراً مهماً في اقتصاديات الدول بل يعتبر قطاعالتأمين من أهم القطاعات المالية والتجارية دولياً ومحلياً . ولقد حدث تطور واسع النطاق في سوق التأمين بالعالم في السنوات الأخيرة ممثلاً في ظهور وانتشار جميع التغطيات التأمينية سواء كانت تأمينات أشخاص أو ممتلكات إجبارية كما يتمثل ذلك في التوسع والتنوع وانتشار الهيئات القائمة على تقديم الخدمة التأمينية .[1]

يعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم وسائل مواجهة الأخطار بما له من مزايا عديدة فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للإفراد والمنشآت على أخطار كثيرة هذا من ناحية كما انه أدى إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية حيث انه يعمل على توفير حصيلة ادخارية طائلة ساعدت بطرق مباشرة وغير مباشرة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية هذا بجانب ما أدى إليه من اتساع في الائتمان وزيادة في الثقة التجارية وعلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسر والمجتمع عامة من ناحية أخرى. [2]ومن الأمور الهامة التي أعطيت المزيد من الاهتمام دراسة الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها الفرد نتيجة للدخول في تعامل من نوع جديد وبنوع من الحذر الشديد مع آليات معقدة خطيرة في خسائرها عند اقل خطأ يمكن الوقوع فيه ولاشك إن وقوع المخاطر على مختلف أنواعها في هذا التطور إنما يحدث الخسائر المادية [3]

والتي يتضرر منها الشخص نفسه أو ممتلكاته أو الغير نتيجة لسوء تصرف منه مما يعرض الفرد للنقص في دخله وثروته ولذلك كان لابد من اللجوء إلى احدث الطرق لمواجهة هذه المخاطر والتقليل بقدر الإمكان من خسائرها المادية عند وقوعها، ومن هذا المنطلق ظهر التأمين في كافة إشكاله تأخذ الأساليب

---

[1]. جورج يجدا – مبادئ إدارة الخطر والتامين – المطبعة المملكة العربية السعودية 2006م ص19

[2] . إبراهيم على إبراهيم – مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي – كلية التجارة جامعة بيروت والإسكندرية 2000م

3 .مختار محمود الهانسي – مقدمة الخطر والتامين – ص5

المتطورة لحماية الفرد من الخسائر المادية التي قد يتعرض لها من خلال رد الخسائر ودفع التعويضات ولكن أصبح للعمل التأمين هدف قومي كبير (اقتصادي واجتماعي) وذلك عن طريق تعبئة مدخرات الأفراد و الشركات واستثمارها في أوجه الاستثمارات المختلفة حيث أن ذلك ضروري وهام لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد .[4]

مفهوم التأمين :-

يعرف التأمين على انه وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك من خلال توزيع عبء الخسارة المالية علي مجموعة كبيرة من الأفراد ليكونوا جميعهم معرضين لهذا الخطر.

أيضاً هو نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن سواء كانت هيئة أو شركة تأمين .

والتأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة من تحقق الأخطار المحتملةللحدوث والتي يمكن إن تقع مستقبلاً وتسبب خسائر يمكن قياسها مادياً ولأدخل لإدارة الأفراد أو الهيئات فيها.[5]

أيضاً هو عملية جماعية المقصود منها توزيع الآثار الضارة للخطر الذي يلحق واحداً من الجماعة على أفرادها جميعاً بحيث يذوب الخطر في النهاية كذلك إن التأمين ليس إلا تعاوناً منظماً ودقيقاً بين عدد من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم .[6]

أي يتلاقون بها أضرارا جسيمة بمن نزل الخطر به منهم ،نجد إن شركات تلعب دور الوسيط الذي ينظم هذا التعاون على أسس فنية صحيحة وهي أسس معقدة وفي أشد الحاجة إلى جهود شركات ضخمة فالتأمين إذن تعاون محمود تعاون على البر والتقوى بيد به المتعاونون بعضهم بعضاً ويتقون به جميعاً

[4].مختار محمود الهانسي – مرجع سبق ذكره – ص 5

[5] . حربي محمد عريقات، د/ سعيد جمعة عقل – التامين وإدارة الأخطار بين النظرية والتطبيق- دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008م، ص45

[6]. فتحي عبدالرحيم عبدالله – للتامين – الناشر منشاة المعارض بالاسكندرية الطبعة الثانية 2000-2002م – ص13

شر المخاطر التي تهددهم وفي الواقع إن للتأمين عنصران عنصر قانوني يمثل العلاقة بين المؤمن والمؤمن له التي ينظمها عقد التأمين وعنصر فني يتضمن الأسس والقواعد الفنية التي يستند إليها ،كذلك التأمين:ن عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه إن يؤدي إلى المؤمن له مرتباً أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .[7]

نشأة التأمين :-

نشأة التأمين بشكله الحديث في القرن الرابع عشر الميلادي ولكن هنالك إشكال كثيرة ظهرت في مجتمعات مختلفة وفي أزمان حديثة وقد جاء في مقدمة إبن خلدون أن عرب مكة عرفوا نوعاً من التامين عند ارتحالهم في رحلتي الشتاء والصيف فقد كانوا يقومون بتعويض الذي ينفق جملة أو تبور تجارته من إرباحالآخرين ومحلاً يساهم بنسبه من إرباحه قال تعالى:(أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) صدق الله العظيم.

يعتبر التأمين البحري من أقدم أنواع التأمين وجاء في تاريخ التأمين على المنقولات المشحونة بالسفن بغرض تأمين الخسارة التي تنتج عن الإخطار في البحار الذي ظهر في إيطاليا 1182م وقد شهد القرن السادس عشر تأسيس أول ممارسة للتأمين البحري وذلك في مقهى إدوار ولويدز بلندن 1666م وبعد حريق لندن ظهرت الحاجة لأنواع أخرى وأولها التأمين ضد الحريق يعتقد المؤرخون بأن نشأة التأمين كانت في بلاد (سومر) و (بابل) التي تعرف اليوم (العراق) وذلك حوالي عام 3000 قبل الميلاد إذ كان تجار هذه المجتمعات يلجؤن إلى إنشاء نوع من المجمعات وتحويل أموالهم إليها لحماية بضائعهم من الخطر الذي يهددها من قبل اللصوص والقراصنة .[8]

إن التأمين منقول عن الغرب من كلمة يوجد فيها معنى التأمين وتنطق باللغة الانجليزية (سيكيورتي) (Security) لهذا يعد التأمين نظام أوروبي.

---

[7]. فتحي عبد الرحيم عبد الله - للتأمين –مرجع سبق ذكره– ص 13 و 14.

[8] .طارق أمير طه - صناعة التأمين - الناشر وزارة الإعلام بالأمارات 2005 ، ص 11

أما جذور التأمين فتعود إلى ماض بعيد وتختلف من نوع إلىأخر ، بعدها تطورت الفكرة وانتقلت إلى باقي أقطارأوروبا و أمريكا حيث إنالإفراد بادروا بعمل شركات أهلية حيث كانت في فيلادلفيا في عام 1752م بعدها شركة التأمين لشمال أمريكا عام 1792م وما زالت بعض هذه الشركات تمارس أعمالهاإلى الآن .

وبظهور وتقدم الصناعة ووسائل النقل وتطورها تتابع ظهور فروع مختلفة أخرى للتأمين كالتأمين على الحوادث الشخصية في إنجلترا عام 1849م ثم التأمين على السيارات والتأمين من أخطار الطيران ثم ظهر التأمين الاجتماعي الذي يهدف إلى حماية الطبقة العاملة من الأخطار حيث شرعت بعض القوانين المنظمة لأحوالهم وشؤنهم أثناء العمل وكان ذلك عام 1891م فصدر قانون التأمين الإلزامي من المرض على عمال المناجم والمصانع في عام 1989م وبعده قانون الشيخوخة والعجز .[9]

- **نشأة التأمين في السودان :-**

في سبعينيات القرن الماضي ظهر التأمين التكافلي والذي يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث بدأ تجربة التطبيق الفعلي للتأمين " التكافلي الإسلامي " في السودان لأول مرة في العالم الإسلامي بتأسيس أول شركة عام 1979 ويعتبر تزايد عدد شركات التأمين التكافلي دليلاً على تزايد الطلب على أنشطتها في السوق حيث وصل عدد شركات التأمين في سوق العالم العربي عام 2009م إلى 105 شركة وشهد هذا النوع من التأمين نمواً متزايداً خلال السنوات الماضية وبدأ التأمين في السودان عن طريق ظهور وكالات وفروع تابعة لشركات بريطانية وسويسرية وفرنسيةا يطالية ومصرية وتديرها غالباً المؤسسات التي تعمل في التجارة الخارجية.

وكانت تحصر نشاطها بداية في تأمينات التجارة الخارجية (التأمين البحري) ولاحقاً امتدت لتشمل التأمينات الأخرى كالحريق والحوادث ومن ثم تأمينات الحياة وكانت هذه الشركات غير خاضعة لأي نوع من الرقابة حتى أواخر عام 1960م حيث صدر قانون الرقابة على المؤمنين لسنة 1960 وفي عام 1961 م [10]

تأسست أول شركة تأمين وطنية شركة التأمينات العامة (سودان) المحدودة وتولت التأمين على الحياة في فروع الشركات الأجنبية ، وفي عام 1965م تأسست شركة النيل الأزرق للتأمين المحدودة وتمارس جميع أنواع التأمين وفي عام 1967 تأسست الشركة السودانية للتأمين وا عادة التأمين المحدودة وكذلك تأسست شركة التأمينات المتحدة ((سودان)) عام 1968م.

[9]. سليمان ريدان – إدارة الخطر والتامين ، دار المناهج للنشر والتوزيع (عمان) 2010م ص12

[10] Dr. Sedeek Eihakeem – Linked in

وتبعتها في عام 1973م تأسيس شركة إعادة التأمين الوطنية لتمارس جميع أنواع إعادة التأمين وفي عام 1976م تأسس إتحاد شركات التأمين وا ٍعادة التأمين السودانية وضم عضويته في جميع شركات التأمين وا ٍعادة التأمين السودانية ووضع من أهم أهدافه العمل على تنمية وتطوير صناعة التأمين في السودان وذلك لنشر الوعي التأميني في عام 1979م تأسست شركة التأمين الإسلامية وفي عام 1981م ، تأسست شركة النيلين للتأمين وشركة الشرق الأوسط للتأمين وشركة جوبا للتأمين وفي عام 1983م تأسست شركة شيكان للتأمين وا ٍعادة التأمين وفي عام 1985م تأسست شركة البحر الأحمر للتأمين وشركة السلامة للتأمين في عام 1992م وفي عام 1992م تم إلغاء قانون الرقابة على المؤمنين لعام 1960م وصدر قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين والذي بموجبه ألزم كل شركات التأمين على إن تمارس نشاطها على نمط التأمين التعاوني الإسلامي ومن ثم بموجب هذا القانون تأسست الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التامين. وفي عام 2001م ألغي قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين لسنة 1992م بصدور التأمينلسنة 2001م للإشراف والرقابة على أعمال التأمين وسميت هيئة الرقابة على التأمين في ابريل 2016م وأجاز قطاع التنمية الاقتصادية برئاسة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود مشروع الرقابة على. التأمين لسنة 2016م. ويتكون حالياً سوق التأمين السوداني من 14 شركة تأمين مباشر وشركة واحدة لإعادة التأمين . [11]

[11] Dr. Sedeek Eihakeem – Linked in.

المبحث الثاني

وظائف التأمين :-

التأمين عملية بمقتضاها يحصل أحد الأطراف وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه او لصالح الغير من الطرف الأخر وهو المؤمن الذي يتعهد بأن يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداء معيناً عند تحقق خطر متفق عليه وذلك الأخير بأن يأخذ على عاتقه مهمة بجميع مجموعة من المخاطر وا إجراء المقاصة بينهما وفقاً لقوانين الإحصاء والتأمين بهذا المفهوم بأداء خدمات للفرد والمجتمع من خلال الوظائف التي يقدمها متمثلة في:-

- يقوم التأمين يبعث الأمان في نفوس المستأمنين :-

إن كلمة تأمين مشتقة من كلمة أمان ولذلك فإن وجود التأمين يجعل الشخص (المؤمن له) يعمل في راحة تامة وطمأنينة على ما لديه من حدوث أية خسارة.

- التأمين يقوم بتجميع المدخرات

يدفع المؤمن لهم الأقساط المستحقة وذلك يؤدي إلى تجميع أموال بمبالغ ضخمة مما يؤدي إلى استثمار لضمان حقوق المستأمنين وذلك يؤدي إلى تحقق المصلحة الاقتصادية للتنمية يعتبر التأمين وسيلة من وسائل تنشيط الائتمان وذلك على مستوى الدولة بالنسبة للأفراد ويوفر التأمين للمؤمن ضمانات تسهل عليه عملية الاقتراض حيث يجد عرض التأمين محل الشيء المرهون .إذا هلك نتيجة لتحقق الخطر المؤمن منه وعلى مستوى الدولة يقوم التأمين بتدعيم عملية الائتمان وذلك عن طريق توظيف أموال زكاة التأمين في استثمارات التي تصدرها الدولة ، وذلك عن طريق القروض العاملة المساهمة في استثمارات المشروعات العامة هما يساعدان على تنشيط الائتمان العام وازدهار الاقتصاد القومي.

- التأمين عامل من عوامل الوقاية في المجتمع :-

يقوم التأمين بالعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث والحد من المخاطر ومحاولة تجنب وقوعها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الكامل للمشروعات.[12]

[12]. حربي محمد عريقات – د. سعيد جمعة عقل، التامين وإدارة الخطر(النظرية والتطبيق2008م،ائل للنشر (عمان) 2008م ، ص 55 ،56

- التأمين يؤدي وظيفة اجتماعية هامة :-

حيث يقوم التامين الاجتماعي بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار الذي يتعرض لها ويساعد أفراد المجتمع كاملة دون تمييز على حمايتهم من الأخطار التي تواجههم.[13]

أنواع التأمين :-

يمكن تصنيف التامينإلىكل من تأمين خاص او تأمين حكومي وتبعاً يمكن تصنيف التأمين الخاص إلى التأمين على الحياة والتأمين الصحي وتأمين الممتلكات والمسؤولية ويمكن تصنيف التأمين الحكومي إلى برامج تأمين اجتماعي ولكل خطط التأمين الحكومي الأخرى وهكذا يمكن تصنيف أنواع التأمين الرئيسية الخاصة والعامة كما يلي :-

-التامين الخاص :-

* التأمين على الحياة والصحة.

* تأمين الممتلكات والمسئولية .

- التأمين الحكومي:-

* التأمين الاجتماعي وأي تأمين حكومي أخر

* التأمين على الحياة والصحة :-

في نهاية عام 1998م بلغ عدد المؤمنين على الحياة في الولايات المتحدة 1563 وهؤلاء المؤمنين يكونون مهمين للغاية في تقديم الضمان المالي للأفراد والعائلات. يسدد المؤمنين علي الحياة مزايا الوفاة أي المستفيدين المهددين عندما يتوفى المؤمن عليه ثم تحديد مزايا الوفاة تسدد في مصاريف الجنازة والفواتير الطبية غير المؤمن عليها ضرائب العقارات والمصاريف الأخرى الناتجة عن الوفاة وأيضا يمكن ترتيب عوائد الوفاة لتقدم في شكل مدفوعات دخل دوري لمن يعولهم الفقيد [14]

[13]. حربي محمد عريقات – د. سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره ، ص 55 ،56

[14] . د. عزالدين فلاح – التامين مبادئ وأنواعه ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008م ، ص251-259

* تأمين الممتلكات والمسئولية

في نهاية عام 1997 كان هنالك 3366 مؤمن ممتلكات ومسئولية يعمل في الولايات المتحدة ويمكن تصنيف مؤمن الممتلكات والمسئولية حسب أنواع التأمين المباعة كما يلي:

تأمين الحريق والأنواع المرتبطة به :-

يغطي تأمين الحريق الخسارة او تلف العقارات والممتلكات الشخصية بسبب الحريق والصواعق

او الانتقال من المباني ويمكن إضافة مصدر خسارة أخرى مثل العواصف والأمطار الثلجية والأعاصير القمعية والتخريب المتعمد أثناء الشغب

التأمين البحري :-

التامين البحري يسمى عادة تأمين النقل لأنه يغطي البضائع المنقولة من معظم الأخطار البحتة المرتبطة بالنقل ويقسم التأمين البحري إلى تأمين بحري عبر البحار والمحيطات وتأمين بحري داخل حدود الدولة.

تأمين الحوادث :-

تامين السيارات: مجال واسع للتأمين ويغطي كل شيء لا يغطيه مؤمنو الحريق ، البحري ، والحياة .

تأمين السيارات :-

يغطي المسئولية القانونية الناتجة عن ملكية او تشغيل سيارة وتقدم أيضا تأميناً على التلف الطبيعي للسيارة .

تأمين المسئولية العامة :-

يغطي المسئولية القانونية الناتجة عن تلف الممتلكات او الإصابة البدنية وقد تنتج من ملكية منشأة أعمال بيع او توزيع المنتجات في عمليات التصنيع[15]

تأمين السطو والسرقة :-

[15] .د. عزالدين فلاح – مرجع سبق ذكره ص251-259

يغطي خسارة الممتلكات والأموال والأوراق المالية بسبب السطو والسلب والسرقة او مصادر الجرائم الأخرى .

تأمين تعويض إصابات العمل :-

يغطي العمال منأخطار الحوادث او الأمراض المرتبطة بالوظيفة ويسدد التأمين الفواتير الطبية مزايا دخل العجز ومزايا الوفاة لمن يعولهم الموظفين الذين كانت وفاتهم مرتبطة بالوظيفة

تأمين الزجاج :-

يقدم تغطية واسعة لتحطم الزجاج في المباني المغطاة تأمين الغلايات والماكينات والتوربينان والمولدات.

التأمين النووي :-

يقدم حماية ضد الخسائر الناتجة عن الحوادث النووية

التأمين الصحي :-

مشابه الائتمان:لمقدمة عن طريق المؤمنين على الحياة والصحة.

تأمين صكوك الملكية :-

يغطي الخسارة المالية بسبب خطأ قانوني في صك ملكية بالنسبة للعقارات

تأمين الائتمان :-

يغطي المصنعين وتجار الجملة ضد الخسارة بسبب إنمبلغاً ما مفروض تحصيله ولم يتحصل عليه.

التأمين متعدد الأنواع:-

يمزج التأمين متعدد الأنواع كل من تغطيات الممتلكات والحوادث في عقد واحد [16]

تامين سندات الأمانةوالضمان:-

[16] . د. عزالدين فلاح – مرجع سبق ذكره ص251-259

تقدم سندات الأمانة حماية للخسائر التي تسببها تصرفات غير أمينة او احتيالية من جانب الموظفين مثل اختلاس وسرقة النقود فتقدم سندات الضمان من أجل التعويض المالي في حالة الإخفاق من جانب الشخص المضمون .

التأمين الاجتماعي :-

أولاً: الاجتماعي هو برنامج تأمين حكومي بخصائص معينة تميزه عن خطط التامين الحكومي الأخرى ويتم تحويل هذه البرامج بالكامل او بالجزء الأكبر عن طريق الاشتراكات الإجبارية من أصحابالأعمال والموظفين .[17]

المزايا والعيوب للتأمين:

أولاً : المزايا:

1- تكوين رؤوس الأموال :

يجمع رجال الأعمال والمال على أن أعظم سبب لتكوين رؤوس الأموال التي عرفها العالم القديم والحديث هو نظام التأمين ، وذلك انه ما من شيء يتصور في حياة من يأخذون بالتأمين إلا وللتأمين فيه حظ وافر ونصيب جزل سواء كان ذلك مقابل تأمين الأنفس او المال او الممتلكات او الحقوق او مجرد الآمال والأحلام حتى إن الفرد والجماعة والدولة.

في العصر الحديث يخصصون بنداً ضخماً في ميزانياتهم السنوية لتكفله التأمين ويعدون لذلك العدة الصعبة بل إنالأمر قد بلغ إن التكلفة التأمينية أجلت بعض المشاريع وذلك لان التأمينات لاتقف من تصنيع للأخطار بقدر ما تمتد يد التأمين لتحصيل الأموال .

2- المحافظة على عناصر الإنتاج :

إذا احترق المصنع او انفجر او تهدم او مرض العامل او توفي او تعطل ولم يكن ما يعوض ذلك [18]

[17]. د. عزالدين فلاح – مرجع سبق ذكره ، ص 251-259

[18]. جورج ريجدا – مبادئ إدارة الخطر والتامين ، المملكة العربية السعودية، المطبعة 2006م ،ص 60-61-62-63

او يصلحه فانه قد تنحط عناصر الإنتاج البشرية والإلية فيضعف إنتاجها او يتوقف الإنتاج والتأمين يستطيع منع ذلك فلا تضعف عناصر الإنتاج ذلك انه إذا احترق المصنع او أنفجر او تهدم فان شركات التامين تعوض أصحاب المصانع بدفع قيمة للتأمين الذي يستطاع به إعادة بناء المصنع

3- التحكم في التوازن الاقتصادي :

تعاني كثير من الدول وخاصة الدول الصناعية منها من عدم التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب فقد تكثر النقود في أيدي الناس مع قلة السلع المعروضة في الأسواق فيرتبك الاقتصاد وهو ما يعرف بحالة التضخم وقد تكثر السلع المعروضة

في الأسواق مع قلة النقود وهو ما يعرف بالكساد ، ويقول رجال التأمين انه يمكن للتأمين تفادي ما تبين الحالتين المضرتين بالاقتصاد فانه يمكن في حالة التضخم الاقتصادي التوسع في التأمينات الإجبارية لتعم أكثر قدر ممكن من الناس

وبذلك يمكن سحب قدر كبير مما في أيدي الناس من النقود فتقل القدرة الشرائية فيتزن العرض والطلب وفي الكساد يمكن للدولة إن تزيد من مخصصات المرضى والعاطلين عن العمل ونحوه فتكثر النقود في أيدي الناس فتزيد القدرة الشرائية ويزول الكساد.

4- إتقاء الأخطار :

ترغب شركات التامين في عدم حلول المصائب والأحداث في الأمور المؤمن ضدها حتى تضطر إلى دفع مبلغ التأمين الذي تعهدت به ولذا فهي تضغط على المؤمن لهم وتشدد عليهم ليتجنبوا الأخطار ويبذلوا الجهد في المحافظة على الأموال المؤمن عليها ويقول أصحاب التأمين إن ذلك يؤدي إلى المحافظة على قوة اقتصاد البلد

5- زيادة الائتمان :

لا توافق المصارف ولا أصحاب الأموال على إقراض أحد الناس قرضاً ربوياَ ما لم يوثق هذا القرض بوثيقة ائتمان تضمن لهم حقوقهم وهو ما يعرف بالرهن وهم لا يقبلون هذه الرهون ما لم تكن مؤمنة [19]

[19] جورج ريجدا – مرجع سبق ذكره ،ص 60-61-62-63

ضد الفناء والإهلاك لذا فأصحاب الأموال يطالبون من يقرضوهم قروضاً ربوية بتوثيق ديونهم برهون معينة من عقار وغيره ويطالبونهم أيضاً بالتأمين على وثائق الائتمان هذه حتى إذا ملكت العين المرهونة قام التأمين مقامها

6- بث الأمن والطمأنينة :-

يذكر رجال التامين إن التأمين يجلب الأمن والطمأنينة والراحة والهدوء للجميع فأصحاب المصانع مطمئنون إلى سيد مصانعهم ونجاحها وأصحاب الأموال واثقون من سلامة أموالهموأصحاب البيع والشراء والتعامل مع البضائع مطمئنون إلى سلامة بضائعهم وكذلك رجال الإعمالوالموظفون جميعهم يتاجر ويعمل بهدوء النفس وأمن واستقرار ويعدون ذلك من إيجابيات التأمين .

ثانياً : العيوب :-

يقدر أصحاب التأمين إن للتأمين سلبيات ومساوئ كبيرة وهي:-

1- الوقوع في حرمة الله تعالى **:-**

ليس شيء في الدنيا اضر بالإنسان من معصية الله تعالى ورسوله وذلك إن هذه المعصية لا يقف عند حساً ولا معنى فهو نزع للخير والبركة في الدنيا وذل وهوان وعذاب شديد فيالآخر ة وليس شيء لذلك إلا معصية الله تعالى.

وا ذا كان التأمين يقوم على الربا والقمار وغيرها مما حرمه الله تعالى كما يشبه علماء الشريعة فهو معصية لله ولرسوله وهو الخطر الذي يهون دونه أي خطر.

2- التأمين خسارة اقتصادية **:-**

إن الكثرة الكاسرة هي الجماعة الخاسرة في عملية التأمين والقلة النادرة هي الفئة الرابحة فإذا هنالك قدراً لا يستهان به من أموالالإفراد والجماعات والجهات والدول يرمي به في صناديق التأمين في العالم دون سبب حقيقي لهذا التصرف والجميع [20]

[20] .جورج ريجدا – مرجع سبق ذكره ،ص 60-61-62-63

خاسرون لهذه الأموال دون فائدة ظاهرة او ملموسة ولا يستثنى من هؤلاء سوى قلة نادرة لأتعد شيئاً إلى جانب الأعداد الهائلة من المؤمن لهم وهذه القلة النادرة هم أولئك الذين يقع لهم الحادث المؤمن ضده ممن تدفع لهم شركات التأمين التعويضات ولا فائدة لهم في ذلك إلا إذا جاوزت تكاليف الحادث ما دفعوه من أقساط مع اعتبار زمن استثمار هذه الأقساط لو لم يدفعوها واستثمروها بأنفسهم حتى ذلك الحين.

وأكثر ما يقع لهم الحادث يكادون لا يذكروا بالنسبة لمجموع المؤمن لهم فالرابحون من وراء خسارة المجموع في عملية التأمين قلة من الناس تكاد تعد على الأصابعأولئك هم قادة التأمين في العالم لذا فخسارة الأمة بالتأمين باهظة وهي عامة شاملة وتعتبر من أنكى الخسائر الاقتصادية التي منيت بها الشعوب في العصور المتأخرة وأشدها غنياً ، فإن مجموع المؤمن لهم بمثابة الشاة الحلوب التي لا تعلف إلا بجزء يسير كالشمس في رابعة النهار مهما تستر عليهاكالمستفيدينو المستغلون لمصائب الناس ولزيادة الوضوح والتيسير في فهم هذه العملية الخاسرة وضعت معادلة رياضية عرضت على عدد من الاقتصاديين الغربيين خاصة من كان منهم وثيق الصلة بالتأمين .ولم يستطيع أحداأن يردها وان يدافع عن التأمين إلا بقوله انه ضرورة بالنسبة لنا أي بالنسبة للغرب، ويقول منطوق هذه المعادلة الرياضية أن مجموع ما يدفعه.المؤمن لهم يساوي أرباح الشركة + جميع مصروفاتها + ما يعاد للمؤمن لهم عند الحادث ، وتبين هذه المعادلة الرياضية مدى الخسارة العظمى التي تمنى بها الأمة من جراء التأمين فمعلوم إنأرباح شركات ،التأمين لا تضاهيها أرباحا حتى أنها لتكفي لإقامة دولة كاملة ومصاريفها وأما ما تعيده إلى المؤمن لهم في حالة وقوع الأحداث فهو جزء يسير لا يكاد يذكر بالنسبة للأرباح والمصروفات ويقول خبير التأمين ((ملتوون ارتر)) إن نسبة ما يعاد إلى المؤمن لهم في التأمين على الحياة يبلغ ((1,3%)) من قيمة الأقساط وما مثل المؤمن لهم في هذه العملية الخاسرة ما تدفعه شركات التأمين إلى المؤمن لهم من هذا الجزء اليسير لا تدفعه إلا بمرارة حيث تضع العقبات لتحول دون صرفه فهي تنصب أمهر المحامين وتشتري ذمم القضاة من القانونيين وتضع الشروط الخفية المعقدة التي يكاد لا يسلم من شروطها أحد.

3- أنهاك الاقتصاد بنزيف الأموال خارج البلاد :

فئة مصدرة للتأمين وفئة مستوردة ، ولا شك إن الفئة الرابحة في هذه العملية هي المصدرة [21]

[21] . جورج ريجدا – مرجع سبق ذكره ،ص 60-61-62-63

وان الفئة الخاسرة هي المستوردة وذلك إن المصدر لهذه البضاعة لا يصدر ما ينفع الناسوا إنما يسلبهم أموالهمفي لعبة معروف عليها سابقاً من الرابح والخاسر .

إن الدول المصدرة للتأمين تأخذ الكثير ولأترد منه إلا القليل تلك الدول التي تمتلك شركات التأمين الكبرى حيث تسحب به الدول القوية المصدرة للتأمين مبالغ طائلة من ثروة الدول الفقيرة مما يربك ميزانية مدفوعاته.

4- عجز بعض المشاريع عن القيام بسبب الكلفة التأمينية تمنع أكثر دول العالم من إقامة أي مشروع صناعي او تجاري او غيره ما لم يؤمن عليه صاحبه مسبقاً ، وقد تكون التكلفة التأمينية من الجسامة بحيث تكون التكلفة التأمينية من الجسامة

بحيث تكون عبئاً ثقيلاً على مثل هذه المشاريع وخاصة الصغيرة منها بل أنها تحول دون قيامها أصلا.

5- للإغراء بإتلاف الأموال عدواناً :

يتعمد بعض المؤمن لهم إتلاف مال المؤمن عليه بحريق او غيره ليحصل على مبلغ التأمين خاصة إذا كانت البضاعة كاسدة في الأسواقأوقات وقتها

او اكتشف عيباً فيعمل على اصطناع تلفها بحريق او نحوه بما يوافق شروط استحقاق مبلغ التأمين هذه الحوادث مشهورة ومنتشرة في بلاد التأمين أجمع وهي أكثر ما تغشاه شركات التأمين وتشدد في التحقق منه عند وقوع الحادث

6- تكوين الأموال في أيدي قلة من الناس :-

صرف الإنسان منذ القدم أن تكدس الأموال في أيدي قلة من الناس احد خطير ينتج عنه كثير من الآثار السالبة والسيئة و من الآثار السيئة تكدس الأموال في أيدي قلة من الناس تسلطهم وتحكمهم في مصير الكثير وتسخيرهم لخدمتهم بغير حق وتوجيه أمورالأمةجميع جوانبها وفقاً لمصالحهم وقد نهى الإسلام عن تكدس الأموال في أيدي فئة قليلة تفسد في الأرض وتتعالى على الناس والتأمين لجميع أنواعه هو الركن الركين لمثل هذا التكدس المشين .[22]

[22] . جورج ريجدا – مرجع سبق ذكره ،ص 60-61-62-63

7- التسبب في كثير من الجرائم :-

يسبب إغراء الأموال والطمع في الحصول على مبلغ التأمين يقدم عدد من المؤمن لهم بهذه المبالغ او المستحقين لها بعد أصحابها على ارتكاب جرائم شنيعة مروعة مثل القتل والتصرفات المنكرة دون أدنى فائدة بما فيهاألجوا إلى القتل المجهول على تأمينها وهذا يختلف إياه وهنالك من يغرق الباخرة بمن فيها ليحصل على التأمين الكبير لبضاعته وتمتد سلسلة الجرائم بغرض التأمين.

8- إبطال حقوق الآخرين:-

تستخدم شركات التأمين أعدادا كبيرة من أشهر المحامين في العالم ليتولوا الدفاع بالحق او الباطل لإبطال خصومهم من المؤمن لهم.

وهي لاتقف عند هذا الحد بل إنما تستميل بالمال الأطباء وقضاة المحاكم القانونيين ولكل من لهم اثر تغير الحوادث إنما تفعل ذلك لإيجاد شغلاً تخرج معها من المسئولين فتقلل من دفع مبالغ التأمين المستحق بوقوع الحادث المؤمن ضده ومن الصعب إيجاد التغيرات مع شروطها المعقدة الخطيرة التي يصعب الإلمام بها على كثير من الناس فضلاً عن الإتيان بها على الوجه المطلوب

9- إفساد الذمم:-

من شروط شركات التأمين يقول انه لا يحق للمؤمن له الذي يقع له الحادث مع غيره إن يعترف بخطئه للأخر مهما كان الخطأ و إلا فإن الشركة بريئة من التزاماتها بدفع أي مستحقات لو كان خطوة لا يحتمل الإنكار.

وبهذه الشروط يوقع التأمين المتعاملين معه إلى الكذبـوا إفساد الذمم و يملا المحاكم بالقضايا التي تشغلها الدهر ولا تنتهي إلاإلى حلول مجحفة تحصل بها شركات التأمين على أموال المؤمن لهم بالباطل دون إن تدفع لهم ما يقابلها من تعويضات عن الإحداث .[23]

10- ضياع المحافظة الفردية على الممتلكات :-

[23]. جورج ريجدا – مرجع سبق ذكره ،ص 60-61-62-63

يتسبب التأمين في وقوع كثير من الإهمال لدى المؤمن لهم الذين لا يعتنون ولا يحافظون على أموالهم وممتلكاتهم فنظرتهم على أموالهم غير المؤمن عليها بل قد يصل الأمر بهم حد الرغبة في تلف بعض الأعيان المؤمن عليها طمعاً في مبلغ تأمينها الذي يفوق قيمتها،وان عدم العناية وكذلك المحافظة على الممتلكات والأموال ضد الأخطار من أفراد المجتمع خسارة عظيمة على الأمة لأن قوة المحافظة الفردية لا تعوضها أي قوة محافظة أخرى مهما بلغت الخسارة الناتجة من الإهمال لا تضر بالفرد وحده ولا بالجماعة او لا بالشركة المعوضة وحدها وا ٍنما يمتد ضررها ليشمل ابعد من ذلك حيث تضر بكامل اقتصاد الأمة لان اقتصاد الأمة هو مجموع اقتصاد أفرادها وعليه فعدم المبالاة وترك الحراسة الفردية المشددة على الأموال والممتلكات بسبب التأمين وا ٍهدار لأعظم أسبابالأمنوالسلامة وا ٍغراء بارتكاب الجرائم والنهب والاختلاس وتعطيل بغريزة الوقاية التي خلقها الله في الإنسان. [24]

[24]. جورج ريجدا – مرجع سبق ذكره ص 60 – 61 – 62 – 63

المبحث الثالث :-

التأمين والتنمية الاقتصادية: -

يعتبر التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وذلك من خلال الاحتياطات المتجددة لدى شركات التأمين التي تواجهها بما تملكه من خبرات في تحويل خطط التنمية الاقتصادية ،وتوظيف هذه الأموال في أوجه الاستثمارات المختلفة ، فالأقساط الصغيرة التي يدفعها المؤمن لهم تتجمع لدى شركات التأمين بأرقام عالية وتتحول تلك المبالغ الصغيرة غير الصالحة للاستثمار بشكل منفرد إلى مبالغ ضخمة صالحة للاستثمار بأيدي ماهرة هي الشركات .

1) عامل من عوامل الائتمان على مستوى الدولة يساعد ولتأمين الاقتصاد القومي بالحصول على ما يحتاجه من قروض.

2) من خلال استخدام المبالغ الموجودة لدى شركات التأمين وعلى مستوى الأفراد يوفر التأمين لهم ضمانات تسهل لهم عمليات الاقتراض من الدائنين.

3) وسيلة من وسائل الادخار فالتأمين يمتص المدخرات الصغيرة التي تواجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية لو لم يسحبها المؤمن ويوجهها المؤمن له لدفع أقساطالتأمين، ولا يخفى ما للادخار من دور مهم في تمويل مشروعات التنمية القومية.

4) التأمين يشجع الإفراد على الاستثمار بالمشاريع المختلفة لأنه يقضي على مخاوفهم المتعلقة بالتعرض إلى خسائر عند استيراد الماكينات والمعدات وكذلك مخاطر الحريق من إنشاء المصانع وتبعث في أنفسهم التفاؤل والإقدام على إنشاء المشاريع خاصة أنهم لم يخسروا شيئاً من أقساط التأمين التي ستضاف إلى تكاليف الإنتاج ويدفعها العملاء .

5) تخفيض الخسائر في المجتمع إن بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين كالكشف الذي يتطلبه بعض أنواع التأمين يؤدي إلى التقليل من الخسائر نتيجة الاقتراحات التي يتضمنها الكشف نفسه[25]

[25] . يوسف حجيم الطائي و د. سنان كاظم الموسوي ، و د. حسين جميل البديري ، د. هاشم فوزي ألعبادي – إدارة التامين والمخاطر، دائرة المكتبة الوطنية ، الطبعة الأولي 2009 ، ص 48- 49

في تأمين الحريق ينتهي باقتراحات تهدف إلى زيادة كفاءة أجهزة المكافحة كما إن وكالات الإنقاذ التي تمتلكها شركات التأمين أفضل دليل على مساهمة التأمين الفعالة في الحد من الخسائر وبالنسبة للأفراد يمكن اعتبار التأمين الصحي والضمان الاجتماعي من أفضل الوسائل التأمينية للمحافظة على القوى الإنتاجية والبشرية كما إن بعض أنواع التأمين (تأمين المسئولية) يتطلب الكشف عن بنية العمل ودراسة المخاطر التي يتعرض لها العاملين وبالتالي العمل على تلافيها وتجنبها والمحافظة على القوى العاملة [26]

1. يوسف حجيم الطائي و د. سنان كاظم الموسوي ، و د. حسين جميل البديري ، د. هاشم فوزي ألعبادي – مرجع سبق ذكره ، ص 48- 49

الفصل الثالث: شركات التأمين والتنمية الاقتصادية:

المبحث الأول:

مقدمة:ـ

شركات التامين هي الشركات التي تقوم بتقديم خدمة التامين لطالب التامين ويطلق عليهم المؤمنين وهي شركات ذات ثقة ماليه لان المؤمن له يتعامل معها وهو واثق من قدراته المالية علي دفع قيمه التعويض المستحق له عند تحقق الخطر. [27]

لم تظهر شركات التامين الإسلامية إلا بعد صدور الفتاوى المجمعية التي قدمت صيغه التامين التعاوني بديلا عن التامين التجاري المفتي بتحريمه في شركات التامين التجاري ،فتقوم شركه التامين التعاوني بتصميم محافظ تأمينية مثل محفظة التامين ضد الحوادث السرقة والسيارات فتحدد طبيعة الخطر وتقوم بالحسابات الابتكارين المناسبة وتصميم برنامج التعويض ثم تدعو من أراد إلي الاشتراك في هذه المحفظة بدفع قسط محدد متناسب مع الخطر ثم تجمع هذه الأموال في المحفظة المذكورة وتديرها باستثمارها لصالح أصحاب هذه الأموال وتبقي ملكا للمشاركين ومهمة الشركة إداراتها لصالحهم فإذا وقع مكروه علي احدهم قامت الشركة بالاقتطاع من تلك الأموال ثم تعويضه بالقدر المتفق عليه ، وتجري تصفيه هذه المحفظة سنويا بإصدار حسابات ختامية فإذا وجدت في نهاية العام إن الأموال في تلك المحفظة وقد فاضت عن حاجه التعويض من وقع عليه المكروه ردت الشركة ما ذاد إلي المشاركين في المحفظة .[28]

لقد أصبح من غير الممكن الاستغناء عن التامين لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، فالتامين محرك أساسي للتنمية الاقتصادية نظرا لارتباطه ببعض المؤشرات الاقتصادية وتأثيره عليها، فالتامين بمثابة مربط السياسة الاقتصادية. [29]

---

[27]. د. إبراهيم محمد المهدي - التامين ورياضياته (الخطر والتامين) ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع (مصر) ، الطبعة 2010م ، ص 87

[28]. د. عزالدين فلاح – التامين مبادئه وأنواعه ، دار أسامه للنشر والتوزيع (عمان) 2007م ، ص 34

[29]. د. معراج هواري – د. جهاد بو عزوز – د. احمد مجدل – تسويق خدمات التامين(واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع (الأردن ، عمان) 2013م ، ص115

مفهوم شركات التامين:

شركات التامين هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج فهي مؤسسه تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها ، كما إنها مالية إي تحصل علي أموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه وذلك إما بطريقه مباشره أو غير مباشره ، إذن فهي مؤسسات تأمينية ذات سمه مزدوجة مالية وتأمينية.[30]

أشكال شركات التامين:

أولا: شركات التامين التبادلي:ـ

يقصد بشركات التامين التبادلي الشركات التي تمارس عمليات التامين بقصد تقديم أفضل خدمة تأمينية للأعضاء بأقل تكلفة وبدون السعي في سبيل تحقيق الربح ايآ كان نوعه ولمقتضي ذلك نجد إن الأفراد المعرضين لخطر معين يوزعون علي أنفسهم الخسائر الفعلية التي تحدث لأي واحد منهم نتيجة لوقوع الخطر.

ويقوم بإدارة هذه الشركات أعضاء ينتخبون من بين أعضاء المجموعة وهؤلاء الأعضاء لا يقومون بدفع نصيب في رأس المال إذ إن رأس المال غير موجود أصلا في هذا النوع من المشروعات ، ويلاحظ إن هذه الشركات تقوم بعمليات التامين لغرض التعاوني بحت وليست هنالك أغراض تجارية إذ أنها لم تقم بهدف أو بقصد الربح.

في هذه الشركات نجد إن العضو في شركة التامين التبادلي يكون مستأمنا علي أساس انه يطلبحدوثها.من غيره من الأعضاء في نفس الشركة وفي نفس الوقت يكون مومناً لكي يضمن للأعضاء الآخرين إخطارهم بصفته عضوا في الشركة، حيث إن الأعضاء يتبادلون التامين علي إخطار بعضهم البعض ومسؤولية العضو في شركات التامين التبادلي غير محدودة وتتوقف علي الخسارة التي تقع فعلا ويمكن لشركات التامين التبادلي إن تقوم بأي نوع من أنواع التامين .[31]

[30]. احمد أبو زنط – منتدى المقالات والأبحاث والدراسات القانونية ، شبكة قانون الأردن ، الطبعة 2014م

[31] . د. إبراهيم محمد المهدي - التامين ورياضياته (الخطر والتامين) ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع (مصر) ، الطبعة 2010م ، ص 87-90

عيوب شركات التامين التبادلي:-

- التزام العضو ليس محددا ويتوقف علي الخسارة الفعلية.
- الخسارة ليست مضمونة الدفع بالكامل لأنه قد يوجد أعضاء معسرون بالإضافة إلي انه لا يوجد رأس مال للشركة يضمن الدفع.
- لا يكون عدد الأفراد بلكثرة المطلوبة لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة ونظرا لقلة العدد تكون الذبذبة حول الاحتمال الحقيقي لوقوع الخطر.

مزايا شركات التامين التبادلي:-

- تؤدي خدمة التامين لأعضائها بأقل تكاليف ممكنا.
- الأعضاء في هذه الشركة يعرف بعضهم الأخر مما يترتب عليه إن تكون عمليات الغش معدمة.

ثانيا: هيئات التامين التجاري:ـ

هيئات التامين التجاري تقوم بعملية التامين علي أساس إن تتعهد بتحمل الخسارة التي قد تقع لأي مؤمن له نتيجة لوقوع الخطر المعرض في مقابل مبلغ معين بدفعة المؤمن له والي هيئة التامين التجاري، من تنفصل شخصية المؤمن عن شخصية المستأمن فالمستأمن يسعي للحصول علي أفضل خدمة بأقل سعر من هيئة التامين التي يتعامل معها أما المؤمن فانه يسعي للحصول علي اكبر ربح ممكن من مشروعة التجاري .

ثالثا: هيئات التامين الذاتي:ـ

قد يجد المؤمن له الاعتبارات مالية أو فنية إن يقوم تغطية الإخطار التي يتعرضون لها بأنفسهم بدلا من الاتجاه إلي شركة التامين لتغطية هذه الأخطار فنجد إن المؤمن له يضع جانبا و بصفة دورية مبالغ من النقود تعادل تقريبا مقدار الأقساط التي كان يدفعها إلي شركة التامين لو انه امن عليها ويقوم المؤمن له نفسه يفتح حساب استثمارها في دفع هذه الخسارة والتامين في مثل هذه الحالات يسمي بالتامين الذاتي، يلجأ المؤمن له إلي استخدام التامين الذاتي في الحالات التالية:ـ

- إذا كان مركزه المالي قويا ويكون قادرا عليأموال تكفي لمقابلة الخسائر المتوقع حدوثها .[32]

[32] د. إبراهيم محمد المهدي – مرجع سبق ذكره ، ص 87-90

- إذا كان لديه وحدات كثيرة من الخطر يحقق بالنسبة له قانون الإعداد الكبيرة.
- إذا كانت وحدات الخطر منتشرة جغرافيا وموزعة توزيعا يضمن عدم وقوع كارثة علي نطاق واسع.

التامين الذاتي يمكن نجاحه في هيئات السكك الحديدية أو شركات سيارات النقل ذات الحجم الكبير حيث إن هذه الهيئات تمتلك وحدات من الأخطار المتماثلة والكبيرة العدد والموزعة حتى مناطق جغرافية متعددة

بالإضافة إلي إن هذه الهيئات في حالة مالية مناسبة تسمح لها بفتح حساب خاص لعمليات التامين الذاتي يختلف عن تكوين الاحتياطي لمقابلة الخطر حيث إن تكوينا لاحتياطي لا يتطلب الوحدات الكثيرة الموزعة توزيعا جغرافيا وبالتالي لا يعتبر تاميناً ،والتامين الذاتي يصلح بالنسبة للأخطار الاقتصادية المتعلقة بالمضاربة في النواحي التجارية والصناعية والخدمات.

رابعا: هيئات التامين الحكومي:.

تتدخل الحكومات في سوق التامين في الحالات الآتية:

- عندما تعجز الهيئات الخاصة أو يمتنع أصحابها عن ممارسة أنواع معينة من التامين لخطورته وتري الدولة ضرورة تنفيذ هذه الأنواع من التامين وذلك لأهميته في الاقتصاد القومي.
- عندما نجد إن الهيئات الخاصة تغالي في أقساط التامين أو تفرض شروطا تعسفية علي المؤمن لهم وفي هذه الحالة تدخل سوق التامين كمؤمن منافس في السوق ففي الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت مصلحة التامين وصندوق تامين الحياة في ولاية وسيكنسن لمقابلة حاجة طالبه التامين من سكان الولاية.
- عندما تجد الحكومات هن هنالك ضرورة اجتماعية أو اقتصادية تدعوها إلي التدخل في نوع معين من التامين، تري تعميمه علي الشعب أو بين طبقة معينة من التأمينات كالتأمينات الاجتماعية التي تقوم الحكومات في المساهمة بدفع القسط وحفظ حق العامل لدي أصحاب الإعمال وما يتطلبه من رقابة تامة علي إعمال التامين وضمان دفع مبلغ التامين.[33]

خامسا: صناديق التامين الخاص (جمعيات الأخوة):.

[33]. د. إبراهيم محمد المهدي – مرجع سبق ذكره ، ص 87-90

هي عبارة عن جمعيه تتألفمن أفراد تربطهم صله معينه كالعمل أو المهنة أو إي صلة اجتماعية أخري ويكون الغرض منها إن تودي لأعضائها تعويضات ماليه أو مرتبات دوريه محدده في حالة حدوث احدي الطواري الآتية :

- زواج العضو أو ذريته أو بلوغه سنا معينه.
- حلول احدي المناسبات الاجتماعية أو غيرها من المناسبات المشابهة.
- عدم القدرة علي العمل بسبب المرض أو الحوادث.
- ضياع مورد الرزق أو التقاعد عن العمل ومما سبق ذكره يغلب طابع تأمينات الأشخاص علي أعمال التامين.[34]

وظائف شركات التامين :ـ

نظرا للخصوصيات التي تحيط بمهنه التامين يجب علي المؤسسات القيام بعده وظائف من اجل تسيير ومردود أفضل مع تقديم أفضل خدمات للزبائن وهي أساسا أربعه وظائف ومع امتداد دور التامين وتدويله مع ظهور المعلوماتية تزعمت هذه الوظائف بخدمات جديدة تمكن من تقديم أداء أحسن وتلخص هذه الوظائف علي النحو التالي :

1. الوظيفة التقنية :ـ

وهي التي تهتم بإصدار عقود التامين وتعويض الأضرار فمصلحه الإنتاج تقوم علي تنفيذ سياسة الاكتتاب الصادر من الإدارة العامة وكذا تسعير وتحرير العقود وحفظها كما تهتم بتحصيل الأقساط ومراقبة النتائج إما بالنسبة لفرع الحوادث فانه يتكفل بمعالجه طلبات التعويض للمؤمن لهم وتقييم تكاليف الحوادث الواجب دفعها بأقصى سرعه مع الحرص علي كشف إي تزويركما تعمل مصلحه المنازعات علي دراسة الطعون [35]

والفصل فيها وتستعين هذه المصلحة في أداء عملها بخبراء مهنيين محترفين في مختلف القطاعات كالنقل بأنواعه ، الأخطار التقنية... الخ

[34].د. إبراهيم محمد مهدي – مرجع سبق ذكره ، ص100 - 102

[35]. د. معراج هواري – د. جهاد بو عزوز – د. احمد مجدل – تسويق خدمات التامين(واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل) ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي 2013م ، ص 105 - 107

2. الوظيفة التجارية :-

لا يكفي إن تقوم مؤسسة التامين باقتراح المنتجات لتضمن الأمان فقط فلكون التامين خدمه فانه يجب عليها العمل علي إرضاء زبائنها الحاليين مع محاولة دائمة لكسب الزبائن المحتملين وعلي العموم فان المهام المنوطة بالمسئولين التجاريين تتمثل في الأتي :

أ. جعل الزبائن الحالين أوفياء اكبر ما يمكن بتحسين دائم لجوده الخدمات المقدمة والمنتجات المقترحة
ب. تعظيم رقم الأعمال لكل زبون لتعظيم الضمانات المقدمة في العقد أو أقناعه بالاكتتاب في عقود تامين أخري جديدة
ت. تعظيم عدد الزبائن
ث. إيجاد أنماط جديدة لتوزيع العقود مع زيادة العاملين بشبكات التوزيع شرط إن يكون فعاليتهم مرتفعة.

وتستعين الوظيفة التجارية في أداء مهامها بمصالح ومديريات مختلفة كمصلحه التسويق ومصلحه البحث والتطوير ومديريه الشبكات والتوزيع.

3. الوظيفة الإدارية:

وهي وظيفة كلاسيكيه تتمثل أصلا في تسيير المؤسسة والعقود المكتتبة وتستعين في أداء مهامها بمصلحه المحاسبة، مراقبة التسيير ، الإعلام الآلي ، السكرتارية، تسيير الموارد البشرية إضافة إلي مصلحه التكوين والوسائل العامة... وبعض الشركات الكبيرة التي لها امتداد دولي فأنها تستعين بمصلحة متخصصة تتكفل بمتابعة وحدادتها الدولية.

4. الوظيفة المالية :نظرا لأهمية الأموال المجمعة لدي شركات التامين في تمويل المشاريع فان هذه الوظيفة تسمح أساسا [36]

بمراقبة التوظيف واستثمار هذه الأموال فالمسئولون الماليون مكلفون بتسيير الأصول المنقولة وغير المنقولة والمحافظة علي التوازنات المالية لكي تتحصل الشركة علي ثقة المؤمن لهم من خلال الاحتياطات المتجمعة لديها .[37]

[36] د. معراج هواري – د. جهاد بو عزوز – د. احمد مجدل – مرجع سبق ذكره ، ص 105 - 107

[37]. د. معراج هواري – د. جهاد بو عزوز – احمد مجدل – مرجع سبق ذكره ، ص107

المبحث الثاني

مفهوم التنمية الاقتصادية:-

هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدي الأفراد أو الهيئات خاصة بعد إن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخري كالتطور والتقدم وأنمو الاقتصادي ويعد الاقتصادي" شومبيتر" أول من حاول التميز بين النمو الاقتصادي والتنمية .

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م إن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الملية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، هذا في حين يتفق كل من " سلتز "و " روستو" علي اعتبار إن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة .

ويذكر" ماير" إن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي في خلال فترة معينة ويتفق معه "بولدوين" Bold win في ذلك.

ولكنه يضيف إن عملية التنمية تطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخري، ويشير سيد عويس إلي إن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوي المعيشة في محيطهم وتذويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم والأسلوب يشجع علي المبادرة والاعتماد علي النفس والمشاركة الايجابية ويلزم لذلك إن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون في ما بينهم.

مما سبق نشير إلي إن مفهوم التنمية يتمثل في كونها عمليات مخططة وموجهه في مجالات متعددة تحدث تغيرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف إفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وا زالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.[38]

[38] د. جمال داؤد سلمان الدليمي – التنمية الاقتصادية(نظريات وتجارب) ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية (عمان) 2015م ، ص 3 – 4

تعريف التنمية الاقتصادية:ـ

التعريف الأول للتنمية:

الحالة التي يكون فيها معدل الدخل الفردي منخفضا مقارنة بالمستوي المتحقق في البلدان المتقدمة لذلك عرفت التنمية بأنها الزيادة الحقيقية في معدل الدخل الفردي عبر الزمن.

التعريف الثاني للتنمية:

الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا علي توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و 7% سنويا.

التعريف الحديث للتنمية:

التنمية تشير إلي التغيرات العميقة إلي تحدث في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شانها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، إلي جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار. موارده البشرية والطبيعية. فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة.

الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:ـ

نظرا لوجود علاقة بين النمو والتنمية فإن هناك خلطا بين المفهومين ، حيث يستخدم البعض أحيانا تعبير النمو الاقتصادي محل التنمية الاقتصادية أو العكس علي الرغم من وجود اختلاف في دلالة كل منهما ، لهذا من الضروري إن نشير إلي بعض الفروق بين المفهومين بحيث يكون استخدام إي منهما أكثر وضوحا.[1]

[1] . د. جمال داؤد سلمان الدليمي – مرجع سبق ذكره ، ص12

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1-	يعني زيادة الإنتاج أو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة طويلة بحيث يتضمن بالإضافة إلي زيادة الناتج زيادة في الطاقة الإنتاجية ايضآ ، وبتالي فان معدلات النمو تكون تبعا لذلك عالية أو منخفضة بحسب الظروف التي يمر بها البلد.	تغير حاله المجتمع وليس مجرد تحقيق نمو في الناتج فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعي لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مده قصيرة من الزمن
2-	النمو الاقتصادي هدفه زيادة الإنتاج دون إحداث تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الاقتصاد الوطني كما تكون معدلات النمو غير محددة وتتذبذب وفقآ لتغير الشروط المحيطة وغالبا ما تكون منخفضة في الفترة الطويلة.	إما التنمية الاقتصادية فهدفها زيادة قصديه إيراديه في الإنتاج تحدث بنتيجة تدخل الدولة كما إن التنمية تؤدي إلي أعاده بناء القاعدة الاقتصادية القائمة بصوره واعية بشكل يضمن تحقيق استمرارية النمو المدعم ذاتيا
3-	إن رفع معدلات النمو الاقتصادي يمكن إن تتحقق من خلال عدة وسائل أهمها: أ- زيادة الصادرات غير السلعية وتعزيز التبادل التجاري وتحقيق اندماجات اقتصادية مع الدول الأخرى. ب-تامين بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ت-المشاركة في عملية اتخاذ القرار ث-تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل العقبات التي تعرضها كتامين التمويل اللازم وتسهيل الحصول علي التراخيص وضمان تصريف المنتجات وغيرها من	إن التنمية تحقق معدلات مخططة ومستقرة وغالبا ما تكون مرتفعة وبالمحصلة فان التنمية تهدف إلي تحقيق مبحث إنساني إلا وهو إن يجد الإنسان ما يكفيه ليعيش حياه كريمة ويودي دوره في المجتمع بلميتفق مع وقدراته وا إمكانياته [1]

[1]. د. جمال داؤد سلمان الدليمي – مرجع سبق ذكره ، ص15

	التركيز علي جانب التأهيل والتدريب الذي يعد اللبنة الأساسية في تحقيق إي نمو منشود والاهتمام بإقامة المشاريع المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة ج- تخفيف الفقر والحد من البطالة وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتنمية المناطق الريفية ح- رفع كفاءة عمل كل من السياستين النقدية والمالية	
4.	إن النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج والذي يحدث عن طريق مزيد من المدخلان أو إدخال تحسينات علي مستوي الكفاءة الإنتاجية	تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الإنتاج وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها إنتاج ،كما تذهب إلي ابعد من ذلك حيث تتضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات قطاعات المولدة لهذا الناتج ،فالتنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية علي أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب إن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعي لتنويع مصادر الدخل فيه
5.	إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، يتم في ظل تنظيمات	إن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا إي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.[1]

[1] د. جمال داؤد سلمان الدليمي – مرجع سبق ذكره ، ص12

	اجتماعية ثابتة محددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية التي تحدث.	
6-	يشير النمو الاقتصادي إلي الزيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية او اجتماعية	التنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصاديةالتنمية،الاجتماعيه والثقافية والعلاقات الهيكلية.

إن تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي يجب إن ينظر إليه علي انه الوسيلة لتحقيق مستوي اعلي من التنمية ، وثمة حقيقة أن نمو الناتج الإجمالي أصبح يعتمد أكثر علي بعض القطاعات . من هنا فإن أرقام النمو الاقتصادي التي تبني علي الناتج المحلي هي القيمة المضافة التي يحققها قطاع من القطاعات ، علما بان الصناعة والزراعة وقطاع العقارات والمال من العوامل الأساسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، فالعنصر البشري هو المورد الاستراتيجي في عملية التنمية الشاملة لذلك تسعي كل الدول لتسخير النمو الاقتصادي لمصلحة التنمية التي تنعكس أثارها الايجابية علي كل المستويات والقطاعات.[1]

[1]. د. جمال داؤد سلمان الدليمي – مرجع سبق ذكره ، ص 17

المبحث الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية:

النظرية التقليدية والتحليل الكلاسيكي:ـ

يرى ادم اسميث إن التراكم الرأسمالي يتوقف علي رغبة الأفراد في الادخار بدلآ من الاستهلاك وتوسيع حجم السوق وكلما كان السوق ضيقا يكون الطلب غير كافي لشراء كل السلع المنتجة في حالة إتباع أسلوب الإنتاج الكبير Mass production ويقر ادم اسميث بوجود عوامل تتحكم في العملية التراكمية للتنمية مثال:

- إمكانية الاستقلال الكامل للأرض.
- مناخ الدولة وموقعها الجغرافي.
- ندرة الموارد الطبيعية.

وكلما تقدم الاقتصاد وازدهر من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فأنه

تتزايد صعوبة التغلب علي الموارد الطبيعية وتتناقص معدلات دخول رأس المال حتي تتلاشي المحفزات والوسائل ، حسب تقدير ديفيد ريكاردو. إن السكان المتزايد بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية مما يتمخض في النهاية عن إيقاف عملية التنمية.

وتوجد في نموذج ريكاردو عن التنمية ثلاث مجموعات هي أصحاب رأس المال ، العمال والأرض ، مستوي الأجور الحقيقية. وكلما ارتفعت الأجور عن المستوي الطبيعي للأجور الحقيقية كلما انخفضت معدلات الوفيات نتيجة لتحسين مستويات الغذاء والصحة والعكس عندما تنخفض الأجور عن المعدل الحقيقي يفوق معدل الوفيات معدل المواليد وبالتالي تناقص في عدد السكان.

ويتفق ريكاردو مع ادم اسميث إلي حد ما في إن عملية التنمية عملية متجددة ذاتيآ. ويؤخذ علي النظرية الكلاسيكية عدم وضع اي اعتبار للتقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية المتجددة يوميا. بشكل او أخر علي نظرية اثأر تناقص الغلة التي شكلت حيزا كبيرا من تفكير الاقتصاديين الكلاسيكيين[1]

[1]. د. عمرو محي الدين – التامين والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 32

حيث تجاوزت الدول المتقدمة نظرية مالتس عن السكان بصورة كربونية كما في الدول النامية من حيث معدل النمو السكاني، الذي تم تقيده عن طريق تنظيم الأسرة ـ وزاد علي ضوء ذلك معدل دخل الفرد. وعليه يمكن القول إن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية يعوذها المنطق علي تحليل النمو في الدول المتقدمة.

نظرية كارل ماركس:

جاء مدخل كارل ماركس مبنيا علي فلسفه النظرية التقليدية للتنمية حيث وجه فيها كارل ماركس انتقاده للكتاب الكلاسيكيين ، وفي نظر ماركس إن العوامل التي قدموها لتفسير المشاكل عبارة عن أسباب ظاهرية لتلك المشاكل ،إن المشكلة حسب راية تكمن في هيمنه النظام الرأسمالي وان الحل يكمن في انتهاج النظام الاشتراكي الذي تتلاشي فيه الطبقية ، بمعني إن يصبح المجتمع لا طبقي لسيادة المبدأ الشيوعي ، من كل حسب قدرته والي كل حسب حاجته ،وهذا هو مبدأ الزكاة في الإسلام فإذا دفع الأغنياء كل حسب قدرته للفقراء كل حسب حاجته لانتهت مشكله الفقر ولذلك لم تأت الاشتراكية بجديد لدي المسلمين .ويري ماركس إن النظام الرأسمالي يحتوي علي مجموعه من التناقضات الداخلية الكافية

لعدم تحقيق التنمية الناجحة لان الرأسمالية حسب وجهه نظر كارل ماركس ومؤيدوه يمتلكون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد كالمعدات والموارد الطبيعية بينما لا يملك العمال شيئا سواء قوة عملهم المعروضة للبيع، ويستفيد الرأسماليون عن طريق الإرباح المزيد من الحصول علي االرأسمالية،ثمارية والسباق التنفسي وا إدخال الاختراعات بغرض خفض نفقة الإنتاج وتسريح العمال إي البطالة التكنولوجية ويمكن تلخيص الاقتصاد الماركسي في المبادي التالية التي حددها فيما يلي :ـ

1. قانون التركيز
2. فائض القيمة
3. الصراع الطبقي
4. فائض الإنتاج (الكساد)
5. الثورة الاجتماعية[1]

[1] . د. عمرو محي الدين – مرجع سبق ذكره ، ص 88

والنموذج الماركسي من وجهه نظر الكتاب الاقتصاديين احتوى علي الكثير من التناقضات نوجزها في الأتي :-

1. إن النظرية الماركسية بنيت علي فلسفتها فقط علي نقد النظرية الرأسمالية ، صحيح إن الرأسمالية أثبتت التجارب فشلها وهذا ما حدث في الأزمة الاقتصادية الأخيرة بشكل واضح لكن الماركسيين قاموا بالنقد ولم يجدوا البديل المتسق منطقيا
2. إن البطالة التكنولوجية او الفنية لم تمثل إلا مشكله مؤقتة وان الأجور في الدول المتقدمة اعلي بكثير من مستوي الكفاف الذي يتحدث عنه ماركس.[1]

جوزيف شومبيتر :-

حاول جوزيف شومبيتر إن يوفق بين نظرية كارل ماركس والكلاسيكيين الجدد ويري شومبيتر إن الارتقاء من مستويات معيشية إلي مستويات اعلي من التي كانت سائدة تتمثل في صوره تدفقات مفاجئة وثابتة يتحقق عند بروز فرص استثمارية جديدة علي نطاق واسع مثلما حدث مع نمو السكك الحديدية في القرن التاسع عشر مع التوسع في الكهرباء واستخدام الأساليب والعمليات الأوتوماتكية في القرن العشرين وقد استخدم شومبيتر الأفكار وأدوات التحليل التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد كبديل لأفكار ومفاهيم ماركس ومؤيده ، وعلي حسب تصور شومبيتر إن الاستثمارات الضخمة والتي تدفع بالاقتصاد إلي الإمام تقوم تحت الكثير من المخاطر والشك الأمر الذي يودي إلي تردد الكثير من رجال الأعمال العاديين ليأتي دور الأشخاص الاستثنائيين والأكثر درأيه بإدارة الأخطار.

وهم في العادة يمثلون "القائد أكثر من المدير العادي"وبالتالي تكون أهدافهم مستقبلية والرغبة في خلق شيء جديد عبر المحفزات والتنافس في المعركة الاقتصادية .

وقلل شومبيتر من دور المدخرين الذين يمولون امتيازاتهم عبر البنوك التي تقوم بخلق نقود النقود لأغراضها لمنظمين الأمر الذي يودي إلي السياسة التضخمية.[2]

[1] .د. عمرو محي الدين – مرجع سبق ذكره ، ص 88

[2] . د. محمد علي الليثي – التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية(د. ط) ص 58-64

كينز والكنيزيين:-

تتميز نظرية كنز عن سابقتها إن هذه النظرية ابتكرت الأسلوب التحليلي العلمي الذي أدي إلي الربط الوثيق بين الدراسات التحليلية بالاقتصاد كعلم بحث او علم نظري وبين استخدام نتائج هذا التحليل في علاج المشاكل الاقتصادية العلمية وذلك بإدخاله لأسلوب الأبحاث الإحصائية العامة وكأن يعني بصوره خاصة بالقياس الكمي وهو الذي وضع الأسس الأولية لاقتصاد القياسي ويرى كنز انه في حاله البطالة يترتب علي الدولة إن تسعي إلي تامين العمل للجميع وذلك بالتأثير المباشر في الاتجاهات الاقتصادية الأساسية اي تلك التأثيرات النفسية التي تهيمن علي الاتجاه الاقتصادي العالم ولكن الشرط الأساسي لهذا التدخل هو عدم المس بالحريات الاقتصادية للأفراد غير إن كنز يري انه إذا ظهرت البطالة حين تكون معدلات منخفضة فان السياسة النقدية لن تكون ذات تأثير يذكر في رفع مستوي العمالة فربما يفضل المغرضون المحتملون اكتناز اي زيادات يحصلون عليها من النقود حيث إن العائد المنخفض الذي يمكنهم من الحصول عليه من الإقراض الإضافي لن يكون كافيا لتغطيه المخاطر التي ينطوي عليها الإقراض .

وقد ركز كنز علي الآثار المترتبة علي الاستثمار لفي مجال الطلب الكلي او ما يعرف بالطلب التجميعي . وقد همش كنز حقيقة هامه وهي إن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي وجاء من يطلق عليهم منظري التنمية الكينزيه والذين يشار إليهم بالكنزين مثال (هارد وود مار) والذين قاموا بإدماج هذه الآثار في نموذج كنز.

فريدريك مالتس:-

تتلخص نظرية مالتس في السكان بان السكان يتزايدون بمتوالية هندسيه في حين إن المواد الغذائية تتزايد بمتوالية عدديه ونسبة لسرعه مضاعفه المتوالية الهندسية كان لابد من وجود مخرج من مأزق الأزمة الحقيقية وربما الهلاك الذي يتعرض له المجتمع وأول الحلول التي تقدم بها مالتس بتقليل الحجم الكلي للسكان هو استخدام طرق تحديد النسل المختلفة كتنظيم الأسرة[1]

[1] .[1].د. محمد علي الليثي – مرجع سبق ذكره ، ص71-72

ويأخذ علي نظريه مالتس أنها اهتمت بجانب الطلب وأهملت جانب العرض المتمثل في المواد الغذائية والذي يمكن زيادة عن طريق استصلاح أراضي زراعية جديدة او استعمال المخصبات والحزم التقنية الزراعية الكثيرة من جانب أخر فان هذه النظرية لا تتوافق مع المجتمعات الغذائية المستقرة في كل الدول النامية حيث يساعد الاستقرار في المناطق الرعوية والزراعية دائما إلي تزايد المعدلات السكانية العالية وكذلك الحال بالنسبة للدول الإسلامية التي لا تؤمن بتحديد النسل الذي يتعارض مع مبادي الدين الإسلامي.[1]

أهمية وأثر التأمين في التنمية:ـ

للتامين فوائد اقتصادية واجتماعية وأمنية كثيرة للأفراد والشركات والمنظمات والمؤسسات والمجتمع بصفة عامة وعلي كل المستويات نؤجز منها:

اولآ: علي المستوي الشخصي:ـ

1- الأمان والسلامة

يوفر التامين الأمان في حالة الفقد والتلف في تامين الممتلكات أما في حالة التامين علي الحياة مثلا نجد التامين يدفع التعويض عند الوفاة للورثة. وفي حالة التامين المختلط بعد نهاية المدة يدفع مبلغ التامين زائد الأرباح في وقت أحوج ما يكون إليه المؤمن له خاصة بعد ترك الوظيفة او بلوغ عمر كبير للعمال بضعف او نقص الدخل او العجز او الإصابة.

2- راحة البال

التامين يوفر راحة البال للمدراء ورجال الأعمال بالانصراف للعمل لمزيد من الانجازات في أمان تام.

ومعلوم إن غياب الأمان يؤدي إلي الضغوط في العمل وعدم الارتياح مما يؤدي إلي التفكير الشديد والخوف علي الممتلكات من المخاطر المحتملة مما يؤدي إلي إعاقة العمل.[2]

[1] د. محمد علي الليثي – مرجع سبق ذكره ، ص71-72

[2] Julia Holyoake – William weepers CIB Bublishing 2002 p.39.

3- حماية الرهن

عند وفاة المالك او العائل فان الدائن يتقدم مطلبا عن حقوقه في الممتلكات او المنقولات المرهونة ويضع الأسرة أمام مشكلة إضافية لفقد عائلهم إذا لم تكن هنالك وثيقة تامين من جانب أخر فقد يشترط الدائن تامين تلك الممتلكات منذ البداية وهذا أفضل حتي لا يضطر الرجوع علي الأسرة بعد وفاة عائلهم وبيع المنزل الذي تعيش فيه الأسرة فترة طويلة.

4- الاستقلال

في غياب التامين تضطر أسرة المتوفى الذي يعول الأسرة ، تضطر أن تلجأ للأقارب والأهل والأصدقاء لسد النقص الذي يحدث فجاه عن طريق الدين او السؤال، ولذلك فان التامين يغني عن الاعتماد علي الغير.

5- تأمين الحياة يشجع علي الادخار

6- تأمين الحياة يوفر استثمار مربح

7- تأمين الحياة يوفر احتياجات الفرد مثل:

أ- الاحتياطات العائلية

الوفاة واحد من الحقائق المؤكدة فقط من غير المعلوم عندما يتم الوفاة

ب- احتياجات العجز

عيش الفرد أطول من السنوات التي يكون قادرا فيها علي الإنتاج، يصبح نقص الدخل مؤثر علي الأسرة حتى يدخل احد أفراد الأسرة الموجودين في مرحلة التوظيف والحياة العملية لجلب الدخل، فان التامين علي الحياة يخفف من مثل هذه المخاطر خلال فترة الانتظار[1].

[1] Insurance - edition. Insurance Institute of indie ..p.70 .

ثانيا : الفوائد الاقتصادية:.

الفوائد الاقتصادية للتامين كثيرة كما هي في التجارة والصناعة وا ٍدارة كل الإعمالنوجز منها :.

1. **تخفيض عوامل عنصر الخسارة المحتملة**

عوامل الخطر تحيط بالإنسان في حياته اليومية وكذلك هي في التجارة والصناعة ومجرد التأخير او الإهمال قد يودي إلي خسارة عظيمه وجسيمه وقد تمتد هذه المخاطر إلي الطرف الثاني في غياب التامين يحجم الكثيرين عن الاستثمار خوفا من الخسارة الكثيرة وبالتالي تنخفض حركة التطور والنمو في الصناعة والتجارة مما يؤثر في النشاط الاقتصادي بكامله

لكي يؤمن حياة التجارية:د الوفاة او ترك الوظيفة او الشيخوخة يقوم الإنسان بإصدار وثيقة تامين علي الحياة تضمن رفاهية الأسرة بالعيش الكريم ومواصلة التعليم حتي يصبحوا منتجين .

تنشيط الأعمال التجارية :

عندما يتحرر رجل الأعمال من هاجس خطر الخسارة سوف يستطيع التفكير بحرية في إدارة أعماله وتنميتها وتطويرها وبذلك تزدهر التجارة بصورة عامة.

إحلال الموظف الرئيسي:

لكلمنظمة موظفين ومهاريين تعتمد عليهم تلك المؤسسات في قيادة أعمالها بما يتمتعون به من مهارات ومؤهلات عالية وخبرات طويلة ، مجرد إيصال واحد من هذه المجموعة المتميزة او وفاته تحدث خسائر تفوق التي تحدثها الحرائق نجد إن التامين علي الحياة يحافظ علي هذه الكوادر لرب العمل وا ٍمكانية إحلالها إذا تحققت.

تعزيز الائتمان :

كثيرا ما يقوم رجال الأعمال بتمويل بعض الأعمال عن طريق البنوك بفتح خطابات معززه ورهن تلك [1]

[1] Insurance – edition. Insurance Institute indie . the previous reference p7..

المنقولات للبنك في تامين الأشخاص أيضا يتم إصدار وثائق لحماية الديون في غياب التامين في جميع الحالات المذكورة ترجع البنوك علي أسره المتوفي او الزوج لاسترداد الديون المتبقية واربحاها كما هو الحال في تمويل العقارات والتامين المتناقص وهنالك حالات كثيرة مثل :

- كالاستيراد بواسطة خطابات ضمان معززه وغير معززه عن طريق البنوك ولكي تضمن البنوك حقوقها تقوم بالتامين علي تلك المنقولات لدي شركه التامين عن كافه الإخطار التي قد تتعرض لها.
- هنالك التمويل الأصغر الذي تسعي جميع الدول لمساعده الطبقة الضعيفة من محدودي الدخل من المواطنين عبر منظمات المجتمع المدني والمختلفة.
- كذلك الحال لدي المصدرين حيث يقوم التامين بضمان كافه الأخطار التي قد يتعرضون لها عن صادراتهم المختلفة في حصيلة الصادر.
- في تامين نجد القروض بصفه عامه مثال سلفيات السيارات والعقارات في شكل تامين متناقص وهكذا يتم التامين عليها بواسطة شركات التامين.

استمرارية النشاط :.

في حالة وجود شراكةبين شخصين او أكثر يتوقف النشاط عند وفاه احد أفراد الشراكة في حين انه من الممكن للشريك من الإطراف الأحياء مزاولة النشاط بمعني إعادة الاستمرار فيه لكن في جميع الأحوال يواجه الشركاء والنشاط الاقتصادي مصاعب مالية نتيجة لغياب الطرف المشارك في الإدارة .

في ظل وجود التامين نجد هنالك توفير حماية ساعة موت احد الشركاء حيث يحق لأي من الشركاء التمتع بنصيبه في الشراكة إذا توفي احد طرفي العقد كما يحق لورثته حفظ نصيبهم بالكامل .

رفاهية الموظفين والعاملين :.

ثالثا:العاملين تعتبر واحده من حقوقهم علي رب العمل والذي يقوم بتوفيرها عبر التامين عليهم ضد خطر الوفاة المبكر والعجز وعند الشيخوخة عبر وثائق الحياة وا إصابات العاملين والعمل والتامين الجماعي [1]

[1] Insurance – edition p7.

لتغطية مزايا المعاش ويقوم رب العمل بسداد قسط التامين نيابة عن العاملين الذين يقومون ببذل الجهود الجبارة لمقابلة هذا الالتزام كما إن هذه الخدمة تودي إلي تقليل الاحتكاكات والإضرابات وتخلق علاقة حميمة بين العاملين ورب العمل.[1]

ثالثا : فوائد التامين الاجتماعية :

هنالك الكثير من الفوائد الاجتماعية للتامين نذكر منها

1. حماية الثروات القومية

نجد إن خسائر الثروات المختلفة عبر الأزمان تتم حمايتها بواسطة التامين حيث نجد إن التامين علي الحياة يحمي الثروات البشرية المتمثلة في الأشخاص بمختلف مواقعهم ومهنهم المختلفة وما يوفرونه لأسرهم من دخل وبذات القدر في الممتلكات عند حدوث حريق او حوادث يمكن تعويضاها بواسطة التامين، مع ازدهار الحياة وتطور المجتمعات نجد التطور في الصناعة والتجارة يتطلب نوع جديد من التامين للتكيف مع ذلك التطوير وما يفرزه من أخطار إضافة جديدة نتيجة ذلك التطور العلمي ،كل فرد من انفراد المجتمع يحتاج للحماية المالية ضد خطر الإصابة والعجز "الوفاة ،تلف ثروته او هلاكها كليا او اختفائها بما في ذلك ثروة الحياة نفسها".

لحماية الخسائر الاقتصادية نجد التامين يحمي من اهانة المجتمع والتقليل من شانمعا،ده "من لا يملك قوته لا يملك قراره" ومع استقرار وتوسع الأنشطة الاقتصادية في التجارة والصناعة يؤدي للنمو الاقتصادي وازدهاره ومضاعفته، وبالتالي تتوفر الحماية للجيل الحالي لأطفالهم في المستقبل وممتلكاتهم ومواردهم.

معدل النمو الاقتصادي:

يلعب التامين دور فعال في معدل النمو الاقتصادي وللتامين اليد العلياء في ذلك بتوفير الحماية ضد خسائر الممتلكات ورأس المال الكافي لإنتاج ثورات إضافية حيث نجد:ـ

- رفاهية العاملين تخلق جو محفز للإيداع في الأداء جراء الارتياح النفسي والمادي لدي العاملين[2]

---

[1]. Insurance – edition . op9

[2] Risk Management Insurance Institute of India – M.K. work center reprinted 2002 .p.198

- رأس المال المتوفر من نشاط التام في شكل أقساط للتامين تعزز عجلة الإنتاج
- توسيع دائرة التمويل وتكوين رأس المال جراء حماية الممتلكات والموارد البشرية معا ، وهكذا نجد إن التامين يقابل كل مقومات معدل النمو الاقتصادي للبلد المحدد جراء تكوين رأس مال عبر التامين.

تخفيض التضخم:

نجد إن التامين يعمل علي تخفيض حدة ضغط التضخم بطريقتين، الأولي عن طريق جذب عرض النقود في شكل أقساط تأمينية متحصله.

الثانية هي تأتي عبر ضخ التمويل الكافي واللازم لعملية الإنتاج الذي يؤدي بدوره لتحريك دولاب النشاط الاقتصادي وبالتالي تتوفر فرص العمل للجميع بمعني تخفيض معدل البطالة ، علاوة علي إن التامين يحقق فرص عمل مباشرة للعاملين في حقل التامين من موظفين وعملاء ووكلاء ومنتجين ومسوقون...وهكذا.

وبهذا يتضح إن التامين يسيطر علي المسببات الرئيسية للتضخم في شكل زيادة عرض النقود وخفض الإنتاج.

رابعا: الفوائد الأمنية:

الإنسانالأول:للأمن في نفسه وأهله وذويه وماله وممتلكاته وقد استعرضنا كيف يحمي التامين الإنسان والمجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل من غياب الأمن لتعرض تلك الأموال للنهب والسرقة وربما القتل بالتالي لا طمأنينة في غياب الأمن والذي يوفره التامين بطريقة غير مباشرة.[1]

[1] Risk Management Insurance Institute of India – M.K. work center reprinted 2002 .p.198.

المبحث الأول

الإطار التطبيقي:

شركة التامين الإسلامية المحدودة في السودان:

في العام 1979م وضعت شركة التأمين الإسلامية المحدودة (السودان) اللبنة الأولى لفكرة التأمين التكافلي الإسلاميكتجربة رائدة وأصيلة استقت من نبع الشريعة الإسلامية الغراء وعلوم العصر وأدواته ،فجمعت بين الفكر والعمل والأصالة والمعاصرة، فكانت الفكرة الوليدة لنظام التأمين التكافلي "البديل الإسلامي للتأمين على الحياة" فأصبحت شركة التأمين الإسلامية (السودان) أول شركة تأمين إسلامية في العالم. ومنها نقلت صيغة التأمين التعاوني الإسلامي من الإطار النظري إلى الواقع العملي وقدمت بذلك نموذجاً فريداً كما ساهمت بفاعلية في أسلمه الاقتصاد الإسلامي عموماً وقطاع التأمين على وجه الخصوص.

النشأة والتطور:

المؤسسون: التأمين الإسلامية في 21 يناير 1979م كشركة خاصة ذات مسئوليات محدودة.

المؤسسون :

- بنك فيصل الإسلامي السوداني.
- الأستاذ / محمد يوسف محمد.
- الأستاذ / يوسف عبد الرحمن.

رئيس مجلس الإدارة:

- الأستاذ/ محمد حسن نایر.

المدير العام:

- الدكتور/ كمال جاد كريم.

رسالة شركة التأمين الإسلامية:

تقديم أفضل الخدمات التأمينية تلبية لحاجة العملاء والمجتمع من خلال إدارة ملهمة وكوادر مؤهلة ونظم مبتكرة.

رؤية شركة التأمين الإسلامية:

التفرد في القمة بامتياز في مجال صناعة التأمين التكافللصالحهم،**والمبادئ التي قامت عليها الشركة**:

1. أن يكون التأمين تعاونيا بين المشتركين الغاية منه نفع المشتركين.
2. أن يكون ما يدفعه المشترك قسطا مقدما ومحددا بنية التبرع به كله أو بعضه، لمن تحل به مصيبة من المشتركين وهو واحدا منهم، فالتأمين التعاوني عقد تبرع في حقيقته وا ٍن كان المتبرع قد يحصل على عوض نظير تبرعه، ولكونه عقد تبرع لم يؤثر فيه الغرر عملا بمذهب المالكية.
3. أن تستثمر الشركة ما يمكن استثماره من أموال المشتركين لصالحهم ، ولا مانع من أن تأخذ الشركة - المؤسسين - نسبة محددة من ربح الاستثمار نظير الإدارة.
4. أن تكون للشركة هيئة رقابة شرعية تشترك مع المسئولين في الشركة في وضع نماذج وثائق التأمين، وتراجع عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
5. أن تخضع جميع معاملات الشركة في مجال التأمين وغيره لما تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية.
6. المؤمن له عضو في هيئة المشتركين - حملة الوثائق - ويمكن أن ينتخب لعضوية مجلس الإدارة حسب ما يحدده النظام الأساسي للشركة ممثلا لحملة الوثائق، ويساهم في إدارة الشركة عبر الاجتماع السنوي العام لهيئة المشتركين.

الخدمات التأمينية المتميزة:

ظلت شركة التامين تعمل على تجويد كافة خدماتها التأمينية بصورة ممتازة وعملت على تطوير خدماتها بدرجة عالية من الدقة والجودة، وضوابط إدارية مصممة لجعلها أكثر مرونة وسرعة في إنشاء نظام هيكلي متين توجه من خلاله مجهودات كافة العاملين لكسب ثقة عملاها عن طريق سبل المشاركة في التخطيط والتنفيذ والرقابة في الأداء. وذلك من خلال:

- الاهتمام بالزبون أولاً وأخيراً والتعامل الصادق معه وذلك بالسعي لتحقيق تطلعاته ورغباته الحالية والمستقبلية للوصول إلى الرضاء التام.
- الاهتمام بالتطور والتحسين المستمر في مجال التأمين واستخدام التقنيات الحديثة.
- الاهتمام بالعاملين وتطوير مهاراتهم من خلال التدريب والتأهيل المستمر.
- الاهتمام بتوفير بيئة عمل صالحة.
- السعي الجاد و الصادق لتحقيق رغبات وتطلعات المساهمين.

- الالتزام التام بالمحافظة على أخلاقيات العمل.
- التفاعل التام مع المجتمع.

بالتالي أصبح للشركة أساس متين في سوق التأمين السوداني للقطاع الخاص ونصيب مقدر من حصة سوق التأمين السوداني، جعلها تحافظ على وضعها الرائد في سوق التأمين الإسلامي بالسودان.

أنواع التأمين التي تقدمها الشركة:

تقدم الشركة خدمة تأمينية شاملة:

أولا: التأمين العام :

- تأمين نقل البضائع (بحري – جوي - بري) .
- تأمين الحريق والسرقة.
- تأمين السيارات (إجباري - شامل).
- تأمين هندسي ويشمل : أخطار المقاولين - أخطار التركيب - إنفجار الغلايات - الكسر الآلي- المعدات الإلكترونية.
- تأمين الحوادث المتنوعة ويشمل : إصابات العمل-إصابات شخصية-خيانة الأمانة-النقدية - المسئولية.
- تأمين الثروة الحيوانية.
- تأمين أجسام الشحن والطائرات.
- تأمين السفر.
- التأمين الطبي.
- تأمين الطاقة.
- تأمين التمويل الأصغر

ثانياً : تأمين التكافل:

- وثيقة التكافل الجماعية.
- وثيقة التكافل العائلي
- تأمين تكافل حماية الرهن.

- الوثيقة التكافلية.
- وثيقة تكافل السائق.

أداء الشركة:

منذ أن باشرت الشركة عملها بتقديم خدماتها التأمينية وجدت قبولا كبيرا ، فانتظمت في تنويع وتطوير خدماتها ، وانعكس ذلك بصورة واضحة في زيادة أقساطها وملاءتها المالية وسمعتها الممتازة في سرعة دفع التعويضات وموقعها الرائد في سوق التأمين السوداني .

الفائض:

الفائض في التأمين التعاوني (التكافلي) هو ملك لحملة الوثائق (المشتركين) وهو ما يفيض من الأقساط بعد دفع التعويضات، المصروفات الإدارية والاحتياطيات المختلفة . ويتم التصرف فيه وفق الآتي:

1- إما أن يخصص كل الفائض أو جزء منه كاحتياطي عام أو أي إحطياطيات أخرى ويعتبر ما يخصص تبرعاً من المشتركين .
2- في حالة عدم تخصيص كل الفائض كإحطياطيات تدفع الشركة ما يتبقى من الفائض للمشتركين بنسبة أقساطهم .

أثر شركة التأمين الإسلامية على هيكل سوق التأمين عالمياً :

نجاح شركة التأمين الإسلامية أدى إلى قيام العديد من شركات التأمين التعاوني "التكافلي" في العالم وقد وصلت في مجملها ما يفوق الـ200 شركة انتشرت في كل أنحاء العالم .

الانتشار والتوسع الجغرافي للشركة:

شركة التأمين الإسلامية تعتبر من أكثر الشركات انتشارا فقد تمددت الشركة في معظم مدن السودان حتي بلغ عدد فروعها ومكاتبها 65 وحدة تقدم أرقي الخدمات للعملاء في العاصمة والولايات وذلك تيسيراً لعملائها، وأقامت العديد من الصروح والمباني التي أضافت لوحات معمارية في العاصمة وولايات السودان المختلفة.

المـوارد البشرية:

ترتكز شركة التأمين الإسلامية علي كادر إداري وفني ومالي عالي المستوي يقوم علي تسيير العمل بمهنية رفيعة وقد ساهم في ذلك التدريب المستمر وصقل الخبرات لقناعة إدارة الشركة بأن رأس المال الحقيقي في شركات التأمين هو الموارد البشرية.

التقنية الالكترونية للشركة:

إيماناً منها بأهمية المواكبة التقنية وسهولة تقديم الخدمة للمستأمنين فقد صـ ٌ مم موقع الشركة الإلكتروني بأحدث البرامج المتخصصة في تصميم المواقع الإلكترونية. فمن خلال الموقع الإلكتروني يمكن التعرف علي خدمات ومنتجات الشركة المتنوعة كما يتميز الموقع بإمكانية التقديم المباشر للتأمين عبر ملء استمارة طلب التأمين حسب نوع التأمين المطلوب.

وللشركة شبكة إلكترونية تربط كافة الإدارات المختلفة والفروع لتقديم خدمة تأمينية متكاملة في مدن السودان المختلفة، فمن خلالها يمكن إصدار وثائق التأمين المختلفة والمطالبات والعمولات ففي البرنامج نوافذ للعمل الفني(إصدار ومطالبات) ونوافذ للجوانب المحاسبية (للمحاسبين وأمناء الخزينة) كما تتوفر به تقارير فنية ومالية ومحاسبية.

مساهمات شركة التأمين الإسلامية:

استشعاراً لمسئوليتها نحو تقديم خدماتها للمجتمع تساهم الشركة في رفع قدرات أفراد المجتمع لخلق مجتمع متطور ومعافي من خلال المساهمات في المجالات الاجتماعية والصحية والرياضية المختلفة، وتنظيمها للعديد من الندوات المتخصصة وورش العمل، والدورات الرياضية، كما أنشأت مكتبة مركزية تحتوى علي البحوث وكتب التأمين المختلفة. كما قامت بتدريب الأئمة والدعاة والوكلاء والمنتجين، وذلك للمساهمة في رفع معدل الوعي التأميني في المجتمع.

المبحث الثاني

تحليل البيانات:

تم استخدام مقياس ليكرت ذو التدرج الخماسي الذي يعتمد علي الردود التي تدل علي درجة الموافقة او الإعتراض علي ثقة ما.

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من العاملين بشركة التامين الإسلامية من "450 موظف" وتم اختيار 30 عينة بصورة عشوائية للدراسة من مختلف المجالات للخروج بنتائج دقيقة وموثوقة قام الدارسون بتوزيع عينة الدراسة من حيث شمولها علي الأتي:

1) الأفراد حسب نوع المبحوثين(ذكر ، أنثي).
2) الأفراد من المحاسبين والإداريين والاقتصاديين ودارسي التامين.
3) الأفراد حسب سنوات الخبرة (5 سنة فأقل ،5-10سنوات ،10-15سنة ، أكثر من 15سنة).
4) الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (تامين ، إدارة الإعمال ، تسويق ، الاقتصاد ن أخري لها علاقة بموضوع الدراسة).
5) الأفراد من مختلف الفئات العمرية(أقل من 25سنة ، 25-34سنة ، 35-44سنة ، 45-54سنة ، أكثر من 55سنة).

جدول (1)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير النوع لأفراد عينة الدراسة

النوع	لتكرارات	النسبة(%)
ذكر	25	83.3
أنثى	5	16.7
المجموع	30	100

شكل (1)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير النوع لأفراد عينة الدراسة

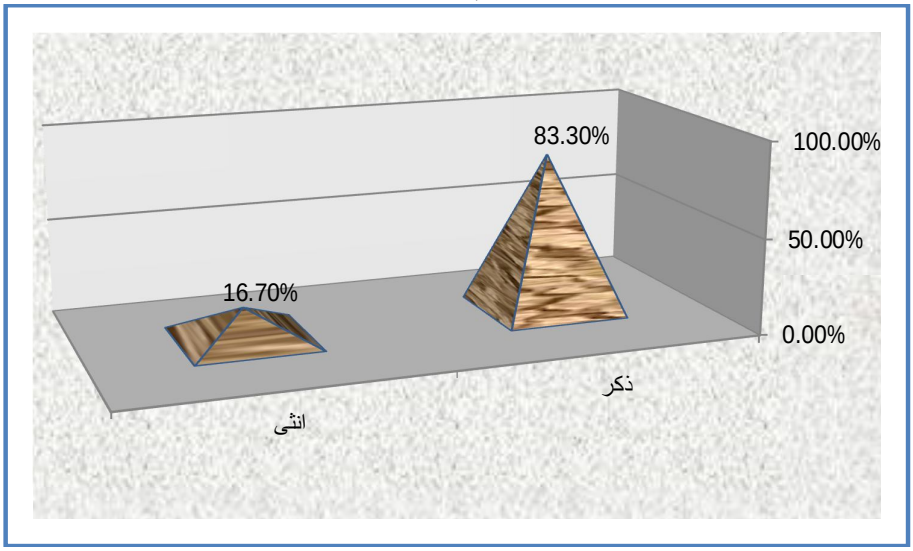

إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد 83.3%من أفراد عينة الدراسة من الذكور وبينما نجد 16.7% منهم من الإناث ومما سبق يتضح إن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور.

جدول (2)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة

العمر	التكرارات	النسبة(%)
30 سنة فأقل	12	40.0
من 31-40 سنة	12	40.0
41- 50 سنة	3	20.0
أكثر من 50سنة	0	0
المجموع	30	100

شكل (2)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة

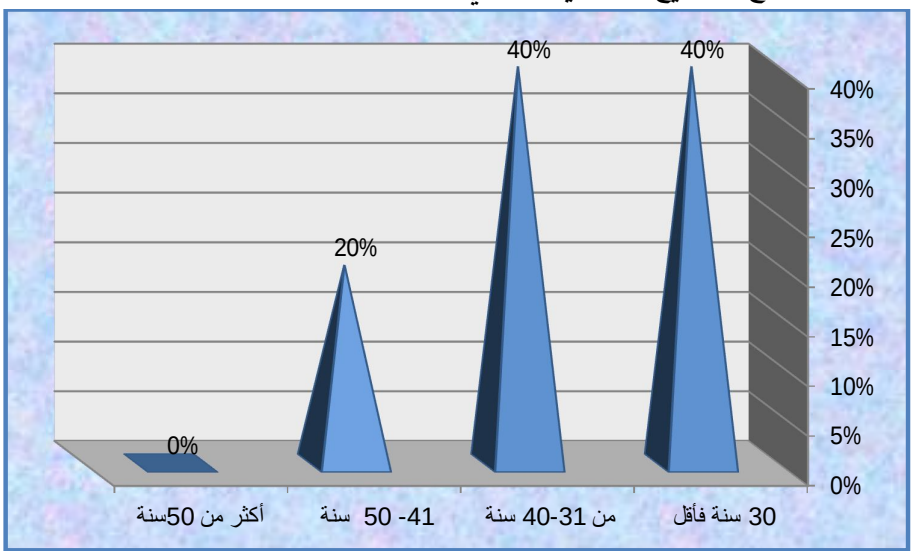

إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد 40% من أفراد العينة المبحوثة أعمارهم أقل من30 سنة و 40% منهم أعمارهم من 31- 40 سنة و 20% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 41-50 سنة. ومما سبق نخلص إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم تتراوح ما بين 30 سنة واقل و31-40 سنة

جدول (3)

المؤهل العلمي	لتكرارات	النسبة(%)
دبلوم	3	10.0
بكاريوس	11	36.7
ماجستير	12	40.0
دكتوراه	4	13.3
المجموع	30	100.0

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

شكل (3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

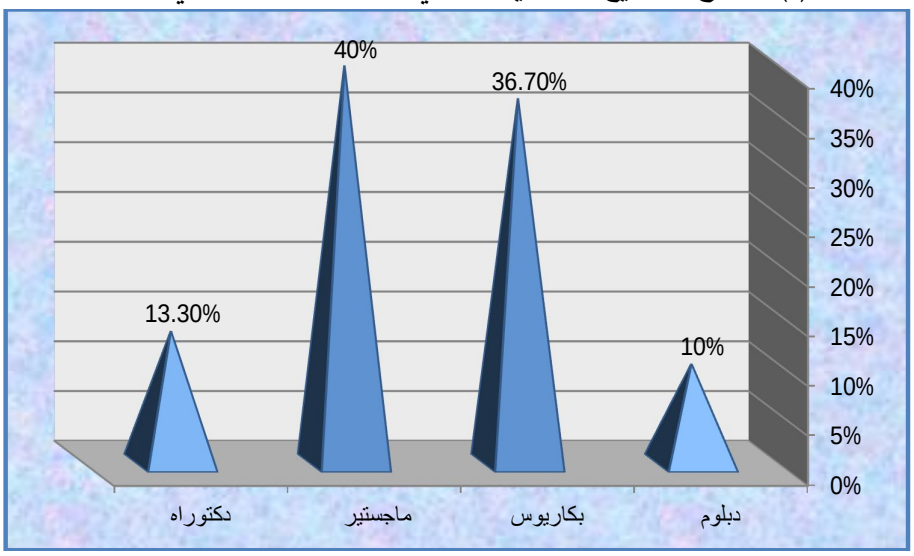

إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد10% من أفراد عينة عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم و 36.7% من فراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس و40% منهم مؤهلهم العلمي ماجستير و 13.3% منهم مؤهلهم العلمي دكتوراه ومما سبق نخلص إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس.

جدول (4)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة(%)
اقتصاد	7	23.3
محاسبة	6	20.0
دراسات مصرفية	2	6.7
تامين	7	23.3
أخري	8	26.6
المجموع	30	100

شكل (4)

التوزيع التكراري والنسبي لمتغير التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

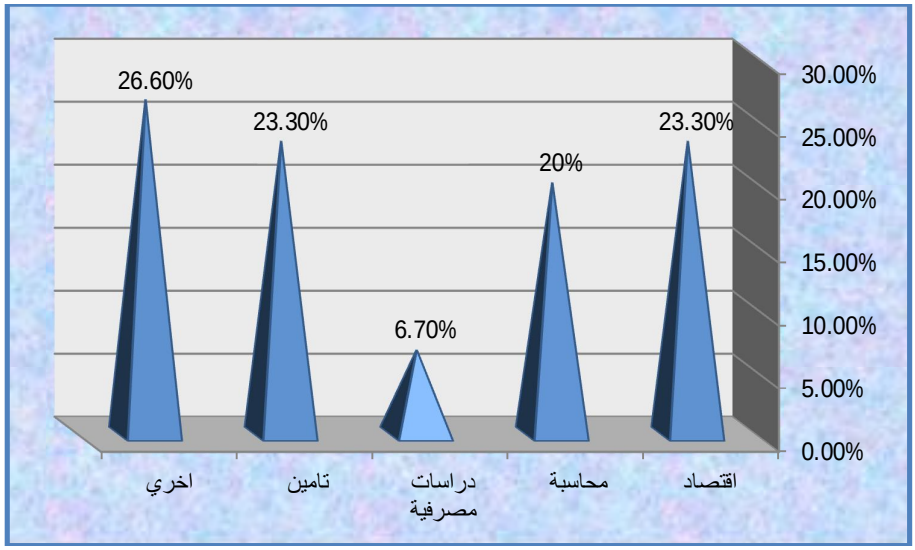

من الجدول والشكل أعلاه نجد 23.3% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي اقتصاد وبينما نجد 20% منهم تخصصهم العلمي محاسبة و 6.7% منهم تخصصهم العلمي دراسات مصرفية و23.3% منهم تخصصهم العلمي تأمين و26.6% منهم لديهم تخصصات أخري غير محددة ومما سبق يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم تخصصات أخري غير محددة.

جدول (5)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المركز الوظيفي لأفراد عينة الدراسة

المركز الوظيفي	التكرارات	النسبة(%)
مدير عام	1	3.3
مدير مالي	1	3.3
مدير إداري	4	13.3
مراجع داخلي	4	13.3
محاسب	9	30.0
مراجع خارجي	5	16.7
أخري	6	20.0
المجموع	30	100.0

شكل (5)

التوزيع التكراري والنسبي لمتغير الدرجة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة

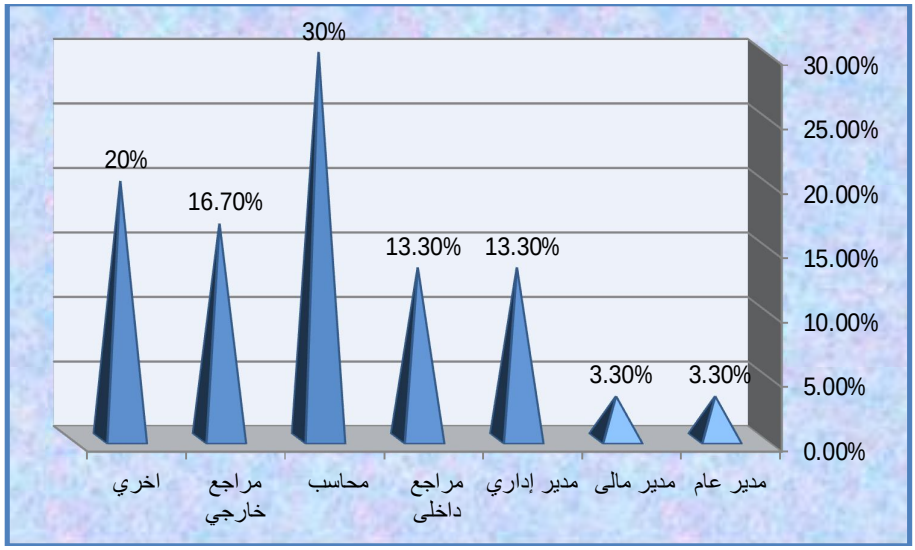

إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2017م

من الجدول والشكل البياني أعلاه نجد 3.3% من أفراد عينة الدراسة درجتهم الوظيفية مدير عام و3.3% منهم درجتهم الوظيفية مدير مالي و13.3% منهم درجتهم الوظيفية مدير إداري و 13.3% منهم درجتهم الوظيفية مراجع داخلي و30.% منهم درجتهم الوظيفية محاسب و16.7% منهم درجتهم الوظيفية مراجع خارجي و 20% منهم لديهم درجات وظيفية أخري غير محددة ،ومما سبق يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة درجتهم الوظيفية محاسب.

جدول (6)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

سنوات الخبرة	لتكرارات	النسبة(%)
اقل من 5 سنوات	14	46.7
6-10 سنوات	6	20.0
11-15 سنة	1	3.3
من 16- 20 سنة	3	10.0
أكثر من 20 سنة	6	20.0
المجموع	30	100.0

شكل (6)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمتغير سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

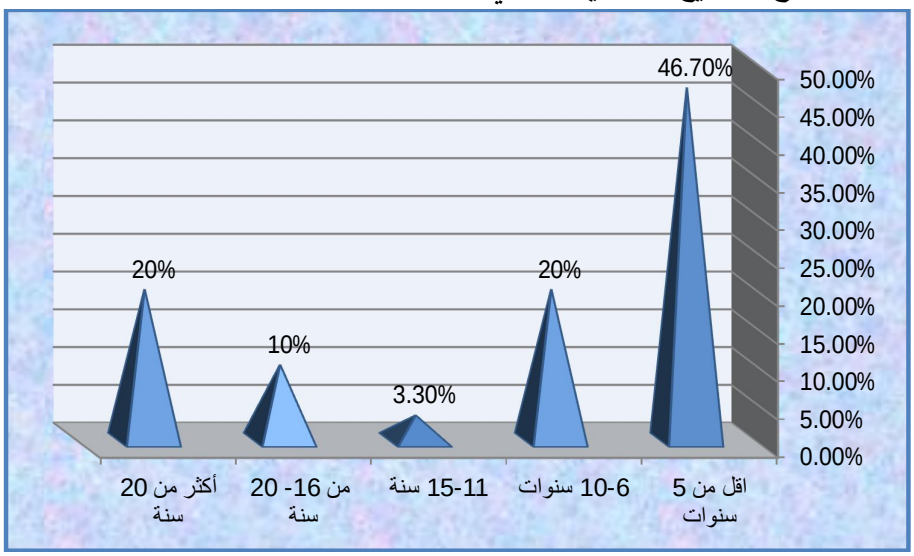

إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد 46.7%من أفراد عينة الدراسة سنوات خبراتهم اقل من 5سنو ات خبراتهم تراوحت20% منهم سنوات خبراتهم تراوحت ما بين 6-10 سنوات و3.3% منهم خبرتهم العملية ما بين 11-15سنة و10% منهم سنوات خبرتهم ما بين 16-20 سنة و 20% منهم سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة ومما سبق يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات.

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى:

هنالك علاقة بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ورأس المال العامل وقلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين.

جدول(7)التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	معيار النتيجة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.ضرورة توفير احتياطي كبير في صورة نقدية لشركات التأمين لمواجهة مطالبات المؤمنين سبب لضعف استثمارات شركات التأمين وتنمية رأس المال	4 13.3%	19 63.3%	1 3.3%	3 10%	3 10%
2.إهمال المؤمن لهم في المحافظة على الشي موضع التأمين سبب لفقدان شركات التامين لرأس المال.	4 13.3%	17 56.7%	6 20%	3 10%	-
3. الجهل وانتشار الأمية والفقر وارتفاع معدلات البطالة سبب لضعف رأس مال شركة التأمين (عدم إقبال الأفراد على التأمين).	4 13.3%	17 56.7%	5 16.7%	4 13.3%	-
4.يعاني قطاع التأمين ندرة في الكوادر التأمينية وندرة في البرامج التدريبية الخاصة بتأهيل العاملين بالقطاع التأميني.	6 20%	10 33.3%	8 26.7%	5 16.7%	1 3.3%
5.عدم وجود بيانات دقيقة ومنظمة عن شركات التامين أدي ذلك إلى ضعف الجانب التسويقي للخدمات التأمينية.	7 23.3%	11 36.7%	6 26.7%	6 20%	-

6. انعدام التوافق بين الخدمات التأمينية التي تعرضها الشركة والخدمات التي يطلبها المؤمن سبب لضعف الطلب على الخدمات التأمينية للشركة.	6 20%	9 30%	8 26.7%	6 20%	1 3.2%
7.نظرة الأفراد حول مشروعية التامين سبب لنشر الوعي التأميني.	3 10%	19 63.3%	5 16.7%	1 3.3%	2 6.7%
8.التأمين سبب لضعف الالتفاف والإتلاف والتناصر والتعاون وإغاثة المعوذين في المجتمع .	15 16.7%	11 36.7%	7 23.3%	4 13.3%	3 %10
9. عدم انتشار الوعي التأميني يرجع إلى إتباع شركات التأمين أساليب تسويقية تقليدية (عدم الاعتماد على وسطاء مؤهلين علمياً لا توجد مكاتب سمسرة متخصصة يمكن التسويق من خلالها والتوعية بمنافعها.	5 16.7%	14 46.7%	4 13.3%	5 16.7%	2 6.7%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2017م

من الجدول (7) نجد غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات الفرضية حيث نجد استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون تلك العبارات ومما سبق نستنتج إن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود علاقة بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ورأس المال العامل وقلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين.

جدول (8) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كأي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضيةالأولى:

العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1.ضرورة توفير احتياطي كبير في صورة نقدية لشركات التأمين لمواجهة مطالبات المؤمنين سبب لضعف استثمارات شركات التأمين وتنمية رأس المال	3.60	1.16	36.00	4	0.00

2.إهمال المؤمن لهم في المحافظة على الشي موضع التامين سبب لفقدان شركات التامين لرأس المال.	3.73	0.83	16.66	3	0.00
3. الجهل وانتشار الأمية والفقر وارتفاع معدلات البطالة سبب لضعف رأس مال شركة التأمين (عدم إقبال الأفراد على التأمين).	3.70	0.88	16.13	3	0.00
4.يعاني قطاع التأمين ندرة في الكوادر التأمينية وندرة في البرامج التدريبية الخاصة بتأهيل العاملين بالقطاع التأميني.	3.50	1.11	7.66	4	0.00
5.عدم وجود بيانات دقيقة ومنظمة عن شركات التامين أدي ذلك إلى ضعف الجانب التسويقي للخدمات التأمينية.	3.63	1.07	20.26	4	0.00
6. إنعدام التوافق بين الخدمات التأمينية التي تعرضها الشركة والخدمات التي يطلبها المؤمن سبب لضعف الطلب على الخدمات التأمينية للشركة.	3.43	1.14	16.33	4	0.00
7.نظرة الأفراد حول مشروعية التامين سبب لنشر الوعي التأميني.	3.67	0.96	36.66	4	0.00
8.التأمين سبب لضعف الالتفاف والائتلاف والتناصر والتعاون وا غاثة المعوذين في المجتمع .	3.37	1.22	14.33	2	0.00
9. عدم انتشار الوعي التأميني يرجع إلى إتباع شركات التأمين أساليب تسويقية تقليدية (عدم الاعتماد على وسطاء مؤهلين علمياً لا توجد مكاتب سمسرة متخصصة يمكن التسويق من خلالها والتوعية بمنافعها.	3.50	1.17	8.60	3	0.00

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS 7.10- 2017م

من الجدول(8) نجد الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى موافقة أفراد العينة الدراسة على العبارات المشار إليها بالجدول حيث نجد استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية، ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين 0.83-1.22 والفرق بين اكبر واقل انحراف معياري اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهه في استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها.

ونجد في ذات الجدول القيمة الاحتماليةلاختبار مربع كأي لكل عبارة من العبارات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات تعزي لصالح موافقة أفراد العينة المبحوثة على جميع عبارات الفرضية ومما سبق نستنتج وجود علاقة بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ورأس المال العامل وقلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين.

الفرضية الثانية :

هنالك علاقة بين بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتأهيل الكادر الإداري والفني وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين.

جدول(9)

التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

العبارات	معيار النتيجة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.التطور المستمر لنظام العمل الداخلي للشركة يؤدي إلى زيادة مساهمة الشركة في التنمية الاقتصادية.	9 30%	17 56.7%	4 13.3%	-	-
2. التكامل والانسجام بين شركات التأمين يؤدي إلى تحسين الخدمات التأمينية.	9 30%	56.7%	3 10%5 16.7%	1 3.3%	-
3. اشتراك شركات التأمين وهيئة الرقابة على التأمين في التشاور والنقاش يؤدي إلى تطوير شركات التامين والخدمات التأمينية.	10 33.3%	13 43.3%	5 16.7%	2 6.7%	-

4. التكلفة التأمينية سبب لعدم قيام العديد من المشاريع التجارية والصناعية.	4 13.3%	13 43.3%	9 30%	3 10%	1 3.3%
5. هنالك تأثير سلبي لعادات وتقاليد المجتمع في نشر الوعي التأميني .	4 13.3%	18 60%	6 20%	1 3.3%	1 .3.3%
6. هنالك عدم تقدير لأهمية الخدمات التأمينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي من المؤمن.	10 33.3%	16 53.3%	2 6.7%	2 6.7	-

لمصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2017م

من الجدول(9) نجد غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات الفرضية حيث نجد إجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون تلك العبارات المشار إليها بالجدول ومما سبق نستنتج إن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود علاقة بين بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتأهيل الكادر الإداري والفني وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين.

جدول(10)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كأي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الثانية:

العبارات	الوسط	الانحراف	قيمة مربع	درجات	القيمة
1.التطور المستثمر لنظام العمل الداخلي للشركة يؤدي إلى زيادة مساهمة الشركة في التنمية الاقتصادية.	4.17	0.65	20.66	3	0.02
2. التكامل والانسجام بين شركات التأمين يؤدي إلى تحسين الخدمات التأمينية.	4.13	0.73	9.73	3	0.00
3. اشتراك شركات التأمين وهيئة الرقابة على التأمين في التشاور والنقاش يؤدي إلى تطوير شركات التامين والخدمات التأمينية.	4.03	0.89	16.00	4	0.00

4. التكلفة التأمينية سبب لعدم قيام العديد من المشاريع التجارية والصناعية.	3.53	0.97	33.00	4	0.00
5. هنالك تأثير سلبي لعادات وتقاليد المجتمع في نشر الوعي التأميني .	3.77	0.86	18.53	3	0.00
6. هنالك عدم تقدير لأهمية الخدمات التأمينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي من المؤمن.	4.13	0.82	8.60	2	

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2017م

من الجدول (10) نجد الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى موافقة أفراد العينة الدراسة على العبارات المشار إليها بالجدول حيث نجد إجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم أفراد عينة الدراسة على وجود علاقة بين بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتأهيل الكادر الإداري والفني وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين. ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من تلك العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهه في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها.

ونجد في الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من العبارات بالجدول عاليه اقل من مستوي معنوية 0.الفرضية الثالثةوجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات تعزي لصالح موافقة أفراد العينة المبحوثة على وجود علاقة بين بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتأهيل الكادر الإداري والفني وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين.

الفرضية الثالثة :

هنالك علاقة بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع بتوسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركات

جدول(11)

التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارات	معيار النتيجة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تشجيع برامج تنمية الوعي التأميني ودعمها يؤدي إلى رفع مستوي الوعي التأميني في المجتمع.	9 30%	17 56.7%	4 13.3%	-	-
2. نشر الخدمات التأمينية المختلفة عبر مختلف الوسائط القنوات والمجالات الحكومية يؤدي إلى زيادة الانتشار في الخدمات التأمينية ورفع الوعي التأميني.	10 33.3%	15 50%	5 16.7%	-	-
3.هنالك دور للدولة في حدوث الإطار التنظيمي وسن التشريعات والقوانين الجديدة في مجال التأمين.	12 40%	15 50%	3 10%	-	-
4.لجودة الخدمة التأمينية دور في كبير في ترويج الخدمات التأمينية.	8 26.7%	15 50%	6 20%	1 3.3%	-
5. الدعاية التأمينية التي تصاحب الإعلان عن شركات التأمين تعطي انطباعاً على أنها ليست التأمين تعطي انطباعاً على أنها ليست إلا مجرد مشروعاً استثماريا يهدف إلى الربح ولا شي غيرة.	8 26.7%	14 46.7%	4 13.3%	4 13.3%	-
6. يساعد التفاعل بين وسائل الإعلام والمجتمع في نشر الوعي التأميني.	10 33.3%	14 13.3%	4 13.3%	2 6.7%	-

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2017م

من الجدول(11) نجد غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون ويوافقون بشدة على محتوي ومضمون عبارات الفرضية حيث نجد إجابات أفراد عينة الدراسة تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على أن نظم المعلومات الإدارية توفر الاتصال والتنسيق بين الإدارات المختلفة.محتوي ومضمون تلك العبارات بالجدول ومما سبق يتضح من خلال النتيجة وجود علاقة بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع بتوسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركات.

جدول(12)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كأي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الثالثة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. تشجيع برامج تنمية الوعي التأميني ودعمها يؤدي إلى رفع مستوي الوعي التأميني في المجتمع.	4.17	0.65	8.60	2	0.00
2. نشر الخدمات التأمينية المختلفة عبر مختلف الوسائط القنوات والمجالات الحكومية يؤدي إلى زيادة الانتشار في الخدمات التأمينية ورفع الوعي التأميني.	4.17	0.70	5.00	2	0.00
3.هنالك دور للدولة في حدوث الإطار التنظيمي وسن التشريعات والقوانين الجديدة في مجال التأمين.	5.63	0.66	17.46	3	0.00
4.لجودة الخدمة التأمينية دور في كبير في ترويج الخدمات التأمينية.	4.00	0.79	13.46	3	0.00

5. الدعاية التأمينية التي تصاحب الإعلان عن شركات التأمين تعطي انطباعاً على أنها ليست التأمين تعطي انطباعاً على أنها ليست إلا مجرد مشروعاً استثماريا يهدف إلى الربح ولا شي غيرة.	3.87	0.97	8.93	3	0.00
6. يساعدالتفاعل بين وسائل الإعلام والمجتمع في نشر الوعي التأميني.	4.07	0.87	12.13	3	0.00

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2015م

من الجدول(12) نجد الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات المشار إليها بالجدول حيث نجد استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على وجود علاقة بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع بتوسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركات

ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهه في استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها ، ونجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من العبارات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات تعزي لصالح موافقة أفراد العينة المبحوثة على وجود علاقة بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع بتوسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركات.

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى:

هنالك علاقة بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية وضعف (رأس المال العامل، وقلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين).

من الجدول (7) نجد غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات الفرضية حيث نجد استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون تلك العبارات ومما سبق نستنتج إن غالبية إفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود علاقة بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ورأس المال العامل وقلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين.

من الجدول(8) نجد الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى موافقة أفراد العينة الدراسة على العبارات المشار إليها بالجدول حيث نجد استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية، ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين 0.83-1.22 والفرق بين اكبر واقل انحراف معياري اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهه في استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها.

ونجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من العبارات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات تعزي لصالح موافقة أفراد العينة المبحوثة على جميع عبارات الفرضية ومما سبق نستنتج وجود علاقة بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ورأس المال العامل وقلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين.

ومما سبق نؤكد إثبات صحة الفرض القائل هنالك علاقة بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ورأس المال العامل وقلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين.

الفرضية الثانية :

هنالك علاقة بين بعض الوسائل التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية (تأهيل الكادر الإداري والفني، وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين).

من الجدول(9) نجد غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات الفرضية حيث نجد إجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون تلك العبارات المشار إليها بالجدول ومما سبق نستنتج إن غالبية إفراد عينة الدراسة يوافقون على وجود علاقة بين بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة

وأداء هـذه الشـركات وزيـادة مسـاهمتها فـي التنميـة الاقتصـادية وتأهيـل الكـادر الإداري والفنـي وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين.

من الجدول (10) نجد الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى موافقة أفراد العينة الدراسة على العبارات المشار إليها بالجدول حيث نجد إجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم أفراد عينة الدراسة على وجود علاقة بين بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتأهيل الكادر الإداري والفني وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين. ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبار ة من تلك العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهه في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها.

ونجد في الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من العبارات بالجدول عاليه اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات تعزي لصالح موافقة أفراد العينة المبحوثة على وجود وجود علاقة بين بعض الوسائل التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتأهيل الكادر الإداري والفني وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين.الفرضية الثالثة أثبتت صحة الفرض القائل هنالك علاقة بين بعض الوسائل التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتأهيل الكادر الإداري والفني وتحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين.

الفرضية الثالثة :

هنالـك علاقـة بـين دور الـذي تقـوم بـه الدولـة وشـركات التـأمين فـي نشـر الـو عي التـأميني وزيادتـه فـي المجتمـع (توسـيع دائـرة الدعايـة والإعـلان التـي تقـوم بهـا الشركات)

مـن الجـدول(11) نجـد غالبيـة أفـراد العينـة المبحوثـة يوافقـون ويوافقـون بشـدة علـى محتـوي ومضـمون عبـارات الفرضـية حيـث نجـد إجابـات أفـراد إفـراد عينـة الدراسـة تسـير فـي الاتجـاه الإيجـابي أي يعنـي مـوافقتهم علـى أن نظـم المعلومـات الإداريـة تـوفر الاتصـال والتنسـيق بـين الإدارات المختلفـة.محتوي ومضـمون تلـك العبـارات بالجـدول ومما سـبق يتضـح مـن خـلال النتيجـة وجـود علاقـة بـين دور الـذي تقـوم بـه الدولـة وشـركات التـأمين فـي نشـر الـوعي التـأميني وزيادتـه فـي المجتمـع بتوسـيع دائـرة الدعايـة والإعلان التي تقوم بها الشركات.

مـن الجـدول(12) نجـد الأوسـاط الحسـابية للعبـارات بالجـدول اكبـر مـن الوسـط الحسـابي الفر ضـي (3) وهـذا يشـير إلـى موافقـة أفـراد عينـة الدراسـة علـى العبـارات المشـار إليهـا

بالجدول حيث نجد استجابات إفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على وجود علاقة بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع بتوسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركات

ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهه في استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها ، ونجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من العبارات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين استجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات تعزي لصالح موافقة أفراد العينة المبحوثة على وجود علاقة بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع بتوسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركات وممما سبق نؤكد إثبات صحة الفرض القائل هنالك علاقة بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع بتوسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها الشركات.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات:

اولآ: النتائج:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1- هنالك علاقة طردية بين ضعف مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية وضعف:
أ-رأس المال العامل.
ب-قلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التأمين.
ج- ج- المستؤي الثقافي للمؤمنين في التعامل مع شركات التامين.

2-هنالك علاقة طردية بين بعض الوسائل التي تتخذها شركات التأمين في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية:
أ- تأهيل الكادر الإداري والفني.
ب-تحسين وترقية التعامل لدي شركات التأمين.
3- هنالك علاقة طردية بين دور الذي تقوم به الدولة وشركات التأمين في نشر الوعي التأميني وزيادته في المجتمع :
أ- التسهيلات التي تقدمها الدولة لشركات التامين التي تساعدها في الانتشار وبالتالي إتاحة الخدمات التأمينية في المجتمع بصورة أوسع .
ب- توسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها شركات التامين لنشر الوعي التأميني.

ثانيآ: التوصيات :

ومن النتائج ألتي تم التوصل إلي التوصيات التالية:

1) يجب علي شركة التامين البعد عن الاستثمار في الأصول الثابتة والتركيز في الاستثمار في الأصول ذات السيولة العالية في تنمية رأس مالها العامل مثل الأسهم والسندات لكسب وجذب المساهمين وحملة الأسهم.
2) مزيد من الاهتمام بالكادر البشري العامل بشركات التامين من حيث الدورات التدريبية لاستخدام الأساليب الحديثة لرفع الكفاءة الفنية والإدارية.

3) يجب الاهتمام بمفاهيم قياسات اتجاهات المستهلكين ومفاهيم إرضاء العميل وتكامل العملية الخدمية بالإضافة إلي إتباع مفاهيم تسويقية حديثة.

4)وا إتاحة المزيد من الفرص لترقية صغار الموظفين لتنمية المهارات القيادية لديهم.

5) مزيد من الاهتمام بطريقة تقييم الموظفين وربطها بالأداء العام وا إبعادها عن المصالح الشخصية.

6) يجب علي شركات التامين التعاون مع الدولة المتمثلة في هيئة الرقابة علي التامين لإعداد اللوائح والقوانين والتشريعات التي تساعد الشركات في الانتشار.

7) مزيد من التوسع في دائرة الدعاية والإعلان واستخدام الأساليب التقنية الحديثة في نشر الوعي التأميني.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1) احمد أبو زنط – منتدى المقالات والأبحاث والدراسات القانونية (شبكه قانون الأردن - الطبعة 2014م).
2) إبراهيم محمد المهدي- التامين ورياضياته (الخطر والتامين)- (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع (مصر) – الطبعة 2010م).
3) إبراهيم علي إبراهيم – مبادئ التامين التجاري والاجتماعي (كلية التجارة جامعه بيروت والإسكندرية – الطبعة 2000م).
4) جورج ريجدا – مبادئ أداره الخطر والتامين (المطبعة المملكة العربية السعودية 2006م).
5) جمال داؤد سلمان الدليمي – التنمية الاقتصادية (النظريات والتجارب) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية –(جامعه الدول العربية "عمان "2015م).
6) حربي محمد عريقات – سعيد جمعة عقل – التامين وأداره الأخطار بين النظرية والتطبيق (دار وائل للنشر والتوزيع 2008م).
7) طارق أمير طه – صناعه التامين (الناشر وزاره الأعلام بالإمارات – 2005م).
8) يوسف حجيم الطائي - وسنان كاظم الموسوي - وحسين جميل البد يري- هاشم فوزي ألعبادي – أداره التامين والمخاطر (دائرة المكتبة الوطنية الطبعة الأولي 2009م).
9) مختار محمود الهانسي – مقدمة الخطر والتامين (الطبعة 2005م).
10) محمود علي الليثيى – التنمية الاقتصادية (دار الجامعات العربية).
11) معراج هواري – جهاد بوعزوز – احمد مجدل – تسويق خدمات التامين (واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل) – (دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع (الأردن عمان) 2013م).
12) سليمان ريدان – أداره الخطر والتامين – (دار المناهج للنشر والتوزيع "عمان" 2010م).
13) عمرو محي الدين – التامين والتنمية –(دار النهضة العربية القاهرة).
14) عز الدين فلاح – التامين وأنواعه – (دار أسامه للنشر والتوزيع 2008م).
15) فتحي عبد الرحيم عبد الله – التامين – (الناشر المنشاة المعارض الإسكندرية – ألطبعه 2000م).

المواقع الأجنبية:

1-Dr. Sedeek Eihakeem – LinkedIn

2-Julia Holyoke – William weepers C.I.B publishing 2002

3-insurance – edition – insurance instate of India

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ العزيز / الأخت العزيزة ---------- المحترم

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

الموضوع : استبيان بحث أكاديمي عن دور شركات التأمين في التنمية الاقتصادية من جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا

ترفق لكم استمارة الاستبانة الخاصة بدراسة دور شركات التامين في التنمية الاقتصادية لنيل درجه البكالريوس في الاقتصاد التطبيقي .

نرجو تكرمكم بالإجابة المناسبة مقدرين تعاونكم ورفقكم علما بان هذه الإجابة في غاية السرية التامة لما تقتضيه الأمانة العلمية والبحث العلمي .

ونتوجه بالشكر والتقدير علي معاونتكم ولانجاز هذه الدراسة وتشجيعكم للبحث العلمي وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير

و جزأكم الله خيرا

أسماء الباحثين:.

أكرم ادم محمد ادم

الطاهر مصطفي الطاهر

مصعب علي الطيب

مصعب عبد الله فضل السيد

القسم الأول :البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) أمام ما تراها مناسبة :

1.النوع: ذكر( ) أنثى( )

2.العمر:

30 سنة فأقل ( ) من 31 – 40 سنه ( )

من 41 – 50سنه ( ) أكثر من 50 سنه ( )

3.المؤهل العلمي:

دبلوم ( ) بكالريوس ( )

ماجستير ( ) دكتوراه ( )

4. التخصص العلمي :

اقتصاد ( ) محاسبة ( )

دراسات مصرفية ( ) تأمين ( ) أخري ( )

5. المركز الوظيفي :

مدير عام ( ) مدير مالي ( )

مدير إداري ( ) مراجع داخلي ( )

محاسب ( ) مراجع خارجي ( ) أخرى ( )

6. سنوات الخبرة :

5 سنوات فأقل ( ) من 6-10 سنوات ( )

من 11-15 سنه ( ) من 16-20 سنة ( ) أكثر من 20 سنة ( )

القسم الثاني:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة بين ضعف مساهمة شركات التامين في التنمية الاقتصادية وضعف :

أ. رأس المال العامل لدي هذه الشركات

ب. قلة الكفاءة الإدارية والفنية لشركات التامين

ج. المستو ي الثقافي للمؤمنين في العامل مع شركات التامين

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة
1	ضرورة توفير احتياطي كبير في صورة نقدية لشركات التامين لمواجهه مطالبات المؤمنين سبب لضعف استثمارات شركات التامين وتنمية رأس المال					
2	إهمال المؤمن لهم في المحافظة علي الشي موضع التامين سبب لفقدان شركات التامين لرأس المال					
3	الجهل وانتشار الأمية والفقر وارتفا ع معدلات البطالة سبب لضعف رأس مال شركات التامين (عدم إقبال الإفراد علي التامين)					
4	يعاني قطا ع التامين ندره في الكوادر التأمينية وندره في البرامج التدريبية الخاصة بتأهيل العاملين بالقطا ع التأميني					
5	عدم وجود بيانات دقيقة ومنظمة عن شركات التامين أدي ذلك إلي ضعف الجانب التسويقي للخدمات التأمينية					
6	انعدام التوافق بين الخدمات التأمينية التي تعرضها الشركة والخدمات التي يطلبها المؤمنون سبب لضعف الطلب علي الخدمات التأمينية					

	للشركة					
7	نظره الأفراد حول مشروعية التامين سبب لنشر الوعي التأميني					
8	التامين سبب لضعف الالتفاف والائتلاف التناصر والتعاون وا غاثة المعوذين في المجتمع					
9	عدم انتشار الوعي التأميني يرجع إلي إتباع شركات التامين أساليب تسويقية تقليدية(عدم الاعتماد علي وسطاء مؤهلين علميا ،لا توجد مكاتب سمسرة متخصصة يمكن التسويق من خلالها والتوعية بمنافعها)					

الفرضية الثانية :هنالك علاقة بين بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التامين التي تساعد في رفع كفاءة وأداء هذه الشركات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية :

أ.تأهيل الكادر الإداري والفني لشركات التامين

ب. تحسين وترقية التعامل لدي شركات التامين مع المؤمنين

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة
1	التطوير المستمر لنظام العمل الداخلي للشركة يؤدي إلي زيادة مساهمة الشركة في التنمية الاقتصادية					
2	التكامل والانسجام بين شركات التامين يؤدي إلي تحسين الخدمات التأمينية					
3	اشتراك شركات التامين وهيئة الرقابة علي التامين في التشاور والنقاش يؤدي إلي تطوير شركات التامين والخدمات التأمينية					
4	التكلفة التأمينية سبب لعدم قيام العديد من					

	المشاريع التجارية والصناعية					
5	هنالك تأثير سلبي لعادات وتقاليد المجتمع في نشر الوعي التأميني					
6	هنالك عدم تقدير لأهمية الخدمات التأمينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي من المؤمنين (الاشخاص الغير مؤمنين)					

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة بين الدور الذي تقوم به الدولة وشركات التامين في نشر الوعي التأميني وزيادة الوعي التأميني في المجتمع :

أ.التسهيلات التي تقدمها الدولة لشركات التامين التي تساعدها في الانتشار وبالتالي إتاحة الخدمات التأمينية في المجتمع بصوره أوسع

ب. توسيع دائرة الدعاية والإعلان التي تقوم بها شركات التامين لنشر الوعي التأميني

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة
1	تشجيع برامج تنمية الوعي التأميني ودعمها يؤدي إلي رفع مستوي الوعي التأميني في المجتمع					
2	نشر الخدمات التأمينية المختلفة عبر مختلف الوسائط القنوات والمجالات الحكومية يودي إلي زيادة الانتشار في الخدمات التأمينية ورفع الوعي التأميني					
3	هنالك دور للدولة في تحديث الإطار التنظيمي وسن التشريعات والقوانين الجديدة في مجال التامين					
4	لجودة الخدمة التأمينية دور كبير في ترويج الخدمات التأمينية					

5	الدعاية التأمينية التي تصاحب الإعلان عن شركات التامين تعطي انطباعا علي أنها ليست إلا مجرد مشروعا استثماريا يهدف إلي الربح ولا شي غيره					
6	يساعد التفاعل بين وسائل الإعلام والمجتمع في نشر الوعي التأميني					